الأقوال المرضية

بمعرفة أصول الأحاديث النبوية

المُسَمَّى بهجة التحديث ببيان أصول الحديث

للإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي،
الدسوقي، الأزهري، النقشبندي
(المتوفى بعد سنة ١١٦٧ هـ - ١٧٥٤م).

تحقيق ودراسة

د/عصام أبو اليزيد محمد عبد الله

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية
جامعة الأزهر - فرع المنوفية

بسم الله الرحمن الرحيم

«الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية المُسَمَّى بهجة التحديث ببيان أصول الحديث» للإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي (المتوفى بعد سنة ١١٦٧ هـ ـ ١٧٥٤م).

عصام أبو اليزيد محمد عبد الله
قسم الحديث وعلومه – كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية – المنوفية – جامعة الأزهر . مصر.
البريد الإلكتروني : Essam22@azhar.edu.eg

الملخص:

إن علم مصطلح الحديث من أجل العلوم وأرفعها قدرا ومكانةً؛ وذلك لأن هذا العلم يشتمل على قواعد وأصول تتجه صوب نقد الإسناد والمتن فيتميز الغث من السمين والأحاديث المقبولة من المردودة ولذلك عده العلماء إحدى مفاخر الأمة الإسلامية التي حفل بها تاريخها، وتميزت به عن باقي الأمم الأخرى؛ ولهذا اهتم به العلماء اهتماماً كبيراً فألَّفُوا فيه المنظومات والشروح والمختصرات وقد تتابع التأليف في علم مصطلح الحديث فَأَلَّفَ الإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي هذا المخطوط الموسوم بـ« **الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية المسمَّى بهجة التحديث ببيان أصول الحديث**»، وقد وفقني ربي ومولاي للوقوف على هذا المخطوط بعد البحث في فهارس المخطوطات، وقد قمت بدراسته وتحقيقه في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية للبحث: الأقوال . المرضية . أصول . بهجة . التحديث . الأحاديث ـ النبوية.

"Al-aqwal al-mardi bi-ma'rifat usul al-ahadith al-nabawiyyah, called bahjat al-tahdheeth bi-bayan usul al-hadith" by imam muhammad bin mustafa al-hussaini, al-shahawi, al-dasouki, al-azhari, al-naqshbandi (died after 1167 ah - 1754 ad).

Essam Abu Al-Yazid Muhammad Abdullah

Department of Hadith and its Sciences - Faculty of Fundamentals of Religion and Islamic Propagation - Menoufia - Al-Azhar University - Egypt.

E-mail: Essam22@azhar.edu.eg

Abstract:

The science of Hadith terminology is one of the most noble and highest sciences in terms of value and status; this is because this science includes rules and principles that are directed towards criticizing the chain of transmission and the text, distinguishing the worthless from the valuable and the acceptable Hadiths from the rejected ones. Therefore, scholars considered it one of the glories of the Islamic nation, which its history is full of, and distinguished it from other nations; That is why scholars paid great attention to it, so they composed poems, commentaries, and summaries about it. The compositions in the science of Hadith terminology continued, so Imam Muhammad bin Mustafa al-Husayni, al-Shahawi, al-Dasouqi, al-Azhari, and al-Naqshbandi composed this manuscript entitled "Al-Aqwal al-Mardiyya bi-Ma'rifat Usul al-Ahadith al-Nabawiyya called Bahjat al-Tahdhith bi-Bayan Usul al-Hadith." My Lord and Master enabled me to find this manuscript after searching in the manuscript indexes, and I studied and verified it in this research.

Keywords: Al-Aqwal - Mardiyya - Usul - Bahjat - Al-Tahdhith - Hadith - Prophetic.

مقدمة المحقق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأن محمدًا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن علم مصطلح الحديث من أجل العلوم وأرفعها قدرًا ومكانةً؛ وذلك لأن هذا العلم يشتمل على قواعد وأصول تتجه صوب نقد الإسناد والمتن فيتميز الغث من السمين والأحاديث المقبولة من المردودة ولذلك عده العلماء إحدى مفاخر الأمة الإسلامية التي حفل بها تاريخها، وتميزت به عن باقي الأمم الأخرى؛ ولهذا اهتم به العلماء اهتمامًا كبيرًا فألفوا فيه المنظومات والشروح والمختصرات وقد تتابع التأليف في علم مصطلح الحديث فألف الإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي هذا المخطوط الموسوم بـ «**الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية المُسَمَّى بهجة التحديث ببيان أصول الحديث**»، وقد اشتمل على قواعد مصطلح الحديث والتي هي الأساس في التمييز بين ما هو مقبول أو مردود من أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم لذلك فإنه ينبغي على كل طالب علم وباحث في العلوم الشرعية مدارسة علم مصطلح الحديث وفهم قواعده وأصوله والعمل على تطبيقها للاستفادة منها في قبول الأحاديث أو ردها.

وأما أسباب اختياري للموضوع وأهميته فتتجلى في النقاط الآتية:

(١) أن هذا المخطوط في علم مصطلح الحديث والذي تعد قواعده وأصوله ميزانًا دقيقًا نميز به بين الأخبار المقبولة والمردودة.

(٢) المساهمة في إحياء كنوز التراث الإسلامي مما تركه علماؤنا الأماجد، خاصة وأن هذا المخطوط لم يحققه أحد من قبل ـ حسب علمي وبحثي ـ، وقد مكث فترة طويلة مخطوطًا في غياهب المكتبات، وقد آن له الأوان ـ بإذن الله تعالى ـ أن يخرج إلى النور.

(٣) خدمة المكتبة الحديثية بأن أقدم لها مخطوطًا محققًا جمع في طياته وبين صفحاته أصول وقواعد علم مصطلح الحديث والتي تعد ميزانًا لمعرفة المقبول من الأخبار والمردود منها.

وأما أهداف البحث فهي ما يلي:

(١) يهدف البحث إلى إبراز القيمة العلمية لهذا المخطوط حيث يشتمل على قواعد مصطلح الحديث والتي يتميز بها الأحاديث المقبولة من المردودة.

(٢) يهدف البحث إلى الكشف عن المكانة العلمية الكبيرة للإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي.

(٣) يهدف البحث إلى بيان جهود الإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي في خدمة السنة النبوية من خلال شرحه لقواعد مصطلح الحديث.

(٤) يهدف البحث إلى بيان أن الغوص في أعماق تراثنا الإسلامي والعربي يؤدي بنا للوقوف على نفائسه وجواهره من مخطوطات مصطلح الحديث والتي تشتمل على القواعد والأصول التي نميز بها الأحاديث المقبولة من المردودة.

وأما المنهج العلمي المتبع في البحث:

فمن خلال النظر في فهارس المخطوطات وفقني ربي ومولاي بالوقوف علي هذا المخطوط فقمتُ بتحقيقه تحقيقًا علميًّا؛ حيثُ انتهجتُ في ذلك المنهج العلمي الذي قعده أئمة المحققين وجهابذته وهو منهج استقرائي نقدي مقارن، ومن حسن الطالع أن هذا المخطوط يُنشر لأول مرة بعون الله وتوفيقه.

وأما الدراسات السابقة:

لقد بحثت عن هذا المخطوط في فهارس المكتبات وغيرها مثل الشبكة العنكبوتية فلم أقف على أن أحداً قام بتحقيق هذا المخطوط ودراسته دراسة علمية أكاديمية حسب علمي وبحثي.

هذا وقد قسمتُ البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس علمية.

أما المقدمة: فقد تناولت فيها خطة البحث ومنهجه وأهدافه وأسباب اختياري للموضوع وأهميته والدراسات السابقة.

وأما المبحث الأول: وفيه التعريف بالمُؤلِّف والمخطوط.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالمُؤلِّف.

والمطلب الثاني: التعريف بالمخطوط.

وأما المبحث الثاني: وفيه النص المحقق.

ومنهجي في التحقيق ما يلي:

(١) نسختُ النسخة الخطية وفق قواعد الإملاء المعروفة.

(٢) حققتُ النص وضبطتُ ما يحتاج إلى ضبط، ووضعت علامات الترقيم، كالفاصلة، وعلامات التعجب والاستفهام ونحوهما، وحددت بداية الأسطر ونهايتها، وبداية ونهاية الجُمل.

(٣) إذا وقع تصحيف أو تحريف في بعض الألفاظ في المخطوط فإني أثبت اللفظ الصواب في صلب البحث بين معكوفتين، وأضع اللفظ المُصَحَّف أو المُحَرَّف في الحاشية، مع ذكر ما استندت إليه في التصويب من المصادر والمراجع إذا احتاج الأمر إلى ذلك.

(٤) عزوتُ النصوص المذكورة في صلب المخطوط إلى مصادرها الأصلية.

(٥) خرَّجتُ الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية، ودرستُ أسانيدها، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما حكمتُ عليه بالصحة، وما كان في غيرهما بينت درجته والحكم عليه.

(٦) علقتُ على ما يحتاج إلى تعليق وبيان وتوضيح.

ثم يلي ذلك الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات التي يروم البحث تحقيقها.

وبعد الخاتمة تكون الفهارس العلمية، التي تذلل الصعاب وتيسر للباحثين وطلبة العلم الوصول إلى المقصود وتحقيق الهدف المنشود.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د/ عصام أبو اليزيد محمد عبد الله

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية

جامعة الأزهر ـ فرع المنوفية

المبحث الأول
التعريف بالمُؤلِّف والمخطوط
التعريف بالمؤلف

هو الإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي، عالم مشارك في عدة علوم ومن مصنفاته:

١ – الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية المسمى بهجة التحديث ببيان أصول الحديث «محل الدراسة والتحقيق».

٢ – الألطاف الخفية في أخذ الزكاة الهاشمية.

٣– امتنان الرحمن فيما يلزم لقارئ القرآن.

٤ – انفراج الشدة بتعريف فضل أصحاب الكتب الستة.

٥ – الدرة البيضاء في صور الحكماء.

٧– بغية الأريب ورشف رضاب الحبيب في شرح أنموذج اللبيب.

٨– فتح الملك الباري بشرح أحاديث أبي أيوب الأنصاري.

٩ – الفتوحات اللدنية في شرح أحاديث الشمائل النبوية.

١٠ – ضوء البدر في عدة أسماء أهل بدر.

١١ – الظرفية الأثيرية في العقيدة السلفية.

١٢ – تنزيه النواظر في رياض النظائر.

١٣ – ملجأ الطالبين ومعين السائلين.

وتوفي بعد سنة ١١٦٧هـ ـ ١٧٥٤م. (١)

(١) تنظر ترجمته في: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ٢/ ٣٣٠، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ١٢/ ٢٧، والتراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات) لعلي الرضا قره بلوط، أحمد طوران قره بلوط ٥/ ٣٢٣٢ رقم ٨٤٥٩.

التعريف بالمخطوط

تحقيق اسم المخطوط وتوثيق نسبته إلى مؤلفه:

أولًا: تحقيق اسم المخطوط: «**الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية المُسَمَّى بهجة التحديث ببيان أصول الحديث**» محل الدراسة والتحقيق.

ثانيًا: توثيق نسبته إلى مؤلفه: إن نسبة مخطوط «الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية المُسَمَّى بهجة التحديث ببيان أصول الحديث» للإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي يؤكده ويثبته ما يلي:

١ - أن كلًّا من إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين ٢/ ٣٣٠، وعمر كحالة في معجم المؤلفين ١٢/ ٢٧، قد نسبا مخطوط «الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية»، والمُسَمَّى «بهجة التحديث ببيان أصول الحديث» إلى محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي.

٢ - يوجد نسخة خطية متفقة على نسبة مخطوط «الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية» للشيخ محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي.

وصف المخطوط وذكر نماذج منه

لم يَنْتَه إليَّ من نسخ هذا المخطوط ـ فيما أعلم ـ من خلال استعراضي لفهارس مخطوطات مكتبات العالم إلا نسخة واحدة، محفوظة في مكتبة أسعد أفندي بتركيا، تحت رقم (٢٤٩)، وهذه النسخة تقع في (٢٦) لوحة، تشتمل كل لوحة على صفحتين، وكل صفحة تحتوي على (٢١) سطرًا، وقد كتبت بخط النسخ المعتاد.

نماذج من صور المخطوط

غلاف مخطوط «الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية »

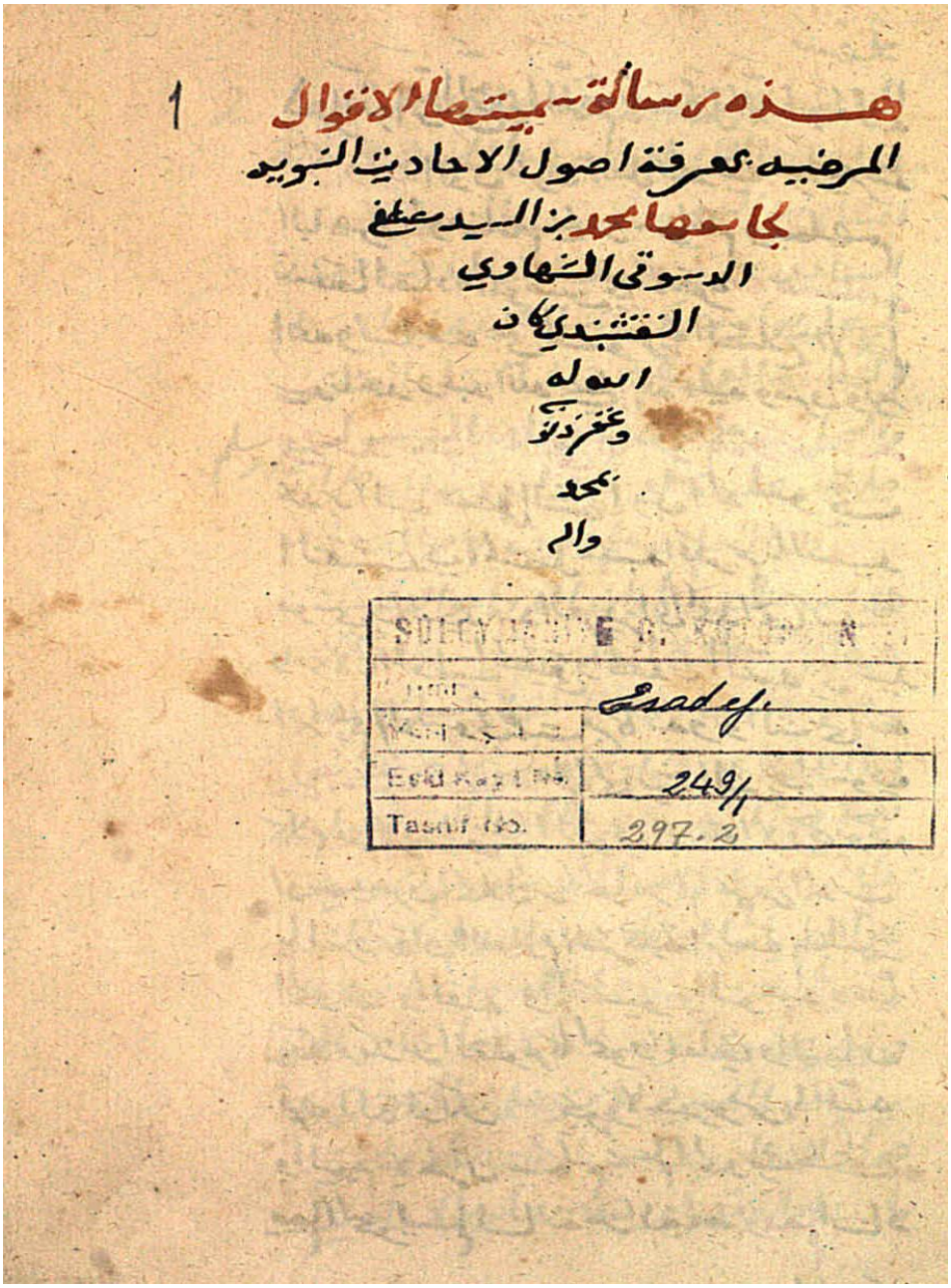

اللوحة الأولى من مخطوط «الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية »

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا
الحمد لله الذي شرف اهل الحديث بنور معرفته
الباهرة، وفضلهم على من سواهم وجعلهم
شفعا لعباده المؤمنين في الاخرة، وصلاة
الله وسلامه على المخصوص في الصلاح الاعظم
سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وشرف وكرم
وبعد فيقول الملتجي الى عفو الله وكرمه
محمد بن السيد مصطفى الشهاوي الدسوقي
النقشبندي المتصل نسبه الكريم بالسيد
موسى بن السيد عبد العزيز ابي المجد اخي السيد بابا
ومولانا القطب الحقيقي والمعدن الصديقي السيد
ابراهيم الدسوقي قدس بركاته ونوالت نفحاته
ان اشرف العلوم علم الحديث الشريف النبوي
كلام من لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى
اذ به يعرف الحلال من الحرام لما علم من الدين
بالضرورة ان العلوم الشرعية اربعة علم
الحديث والفقه والتفسير والتوحيد وما
عدا ذلك من العلوم كالنحو والمعاني والبيان
فهو آلة لذلك فلا يجوز لاحد يؤمن بالله
واليوم الاخر ان يتكلم في علم الحديث حتى
يعلم النحو ليسلم لسانه من الغلط ويعلم اسناد
الحديث

2

الحديث وميز صحيحه من ضعيفه وحسنه
اذ اهل هذا الشان قسموا علم الحديث على ثلاثة
اقسام بين الصحيح والضعيف والحسن وهو علم
اسنادي بحث فيه عن صحة الحديث وضعفه
ليعمل به او يترك ومرادهم بهذه الاقسام
الثلاثة العمل بهم من حيث النقل والضعف
والتحمل لانه علم موضوعه ذات الرسول صلى
صلى الله عليه وسلم من حيث انه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحد هذا العلم انه علم يعرف به اقوال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وافعاله واحواله وغايته
الفوز بسعادة الدارين وسعادة الابد
وهذه السعادة الكاملة لا تحصل الا بامرين
اما العمل بالحديث او تركه فليس كل حديث يعمل
به لان المشهور عند علماء هذا الفن امران
علم الحديث وعلم اصول الحديث فعلم الحديث
هو المعلم بانه قاله صلى الله عليه وسلم وافعاله
وتقريراته وهيئته وسكنه مع اسانيدها
وتمييز صحاحها وحسانها وضعافها من خلافها
وعلم اصول الحديث علم يتوصل به الى معرفة
صحاح الاحاديث وحسانها وضعافها متنا
واسنادا وتمييزا من خلافها من الاحاديث

اللوحة الأخيرة من مخطوط «الأقوال المرضية بمعرفة أصول الأحاديث النبوية»

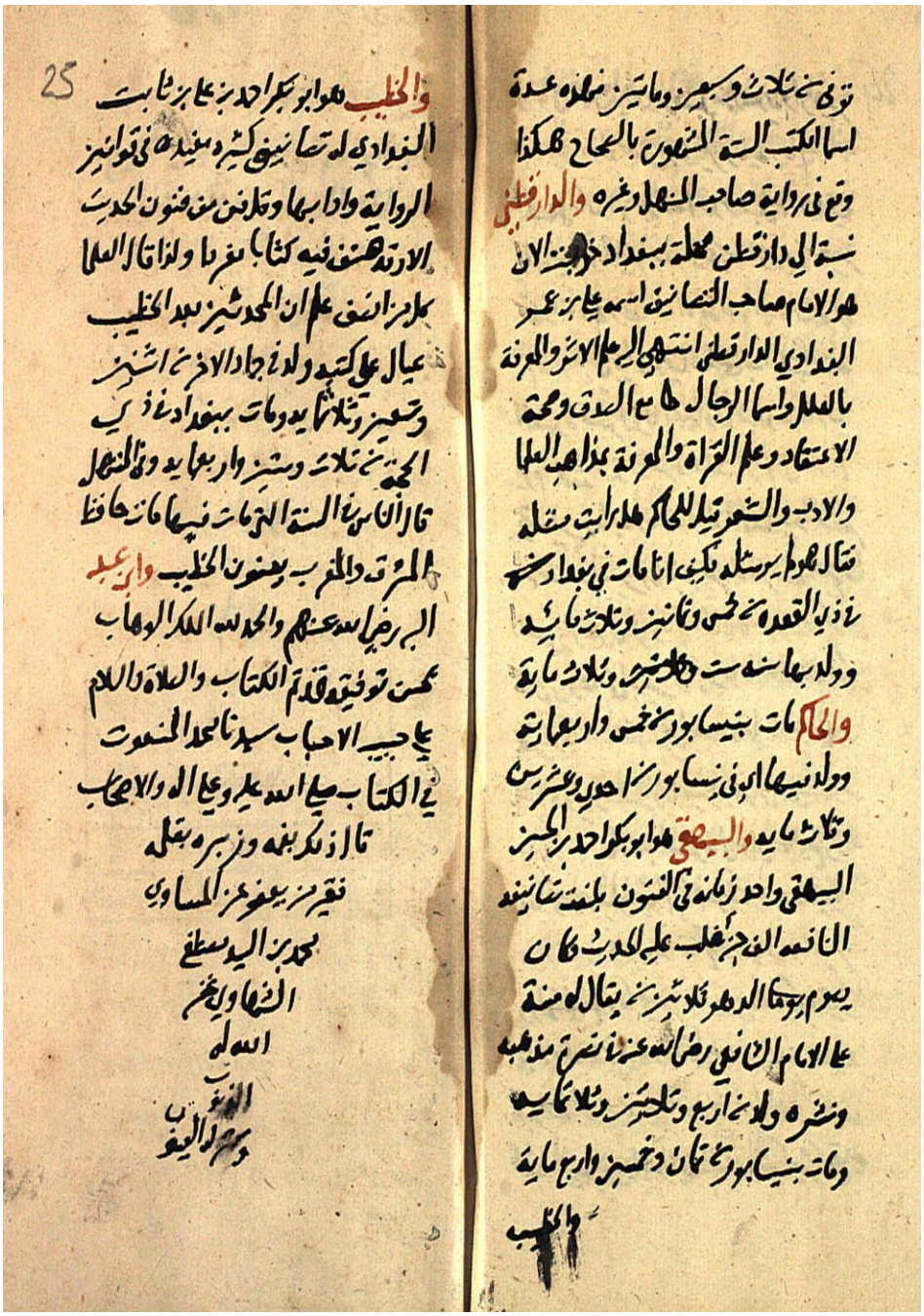

المبحث الثاني
النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلًا.

الحمد لله الذي شرَّف أهل الحديث بنور معرفته الباهرة، وفضَّلهم على مَن سواهم، وجعلهم شفعاء لعباده المؤمنين في الآخرة.

وصلاة الله وسلامه على المخصوص في الصلاح الأعظم، سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وشرَّف وسلم.

وبعد

وصلاة الله وسلامه على المخصوص في الصلاح الأعظم، سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وشرَّف وسلم.

فيقول الملتجئ إلى عفو الله وكرمه، محمد بن السيد مصطفى الشهاوي الدسوقي النقشبندي، المتصل نسبه الكريم بالسيد موسى بن السيد عبد العزيز أبي المجد [١]، أخي سيدنا ومولانا القطب الحقيقي والمعدن الصدِّيقي، السيد إبراهيم الدسوقي [٢]، تمت بركاته، وتوالت نفحاته.

---

(١) موسى بن عبد العزيز أبو المجد الدسوقي، المُكنَّى بـ«أبي العمران شرف الدين»، وهو أخو الولي الصوفي الشيخ إبراهيم الدسوقي التالي ترجمته.

(٢) إبراهيم بن عبد العزيز أبو المجد الدسوقي (٦٣٣ – ٦٧٦ هـ = ١٢٣٥ – ١٢٧٧م): هو الإمام الولي التقي إبراهيم بن أبي المجد بن قريش بن محمد، يتصل نسبه بالحسين السبط، وهو من كبار المتصوفين، كثير الأخبار، من أهل دسوق، وهي الآن تابعة لمحافظة كفر الشيخ، وقد تفقه على مذهب الشافعي في أوليته، ثم اقتفى آثار الصوفية وكثر مريدوه. الأعلام للزركلي ١/ ٥٩.

إن أشرف العلوم علم الحديث الشريف النبوي، كلام مَن لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى؛ إذ به يُعرف الحلال من الحرام؛ لما علم من الدين بالضرورة أن العلوم الشرعية أربعة: علم الحديث، والفقه، والتفسير، والتوحيد، وما عدا ذلك من العلوم كالنحو والمعاني والبيان فهو آلة لذلك.

فلا يجوز لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في علم الحديث حتى يعلم النحو؛ ليسلم لسانه من الغلط، ويعلم إسناد [٢أ] الحديث، ويميز صحيحه من ضعيفه وحسنه؛ إذ أهل هذا الشأن قسَّموا علم الحديث على ثلاثة أقسام: بين الصحيح والضعيف والحسن.

وهو علم إسنادي، يُبحث فيه عن صحة الحديث وضعفه، ليُعمل به أو يُترك، ومُرادهم بهذه الأقسام الثلاثة العمل بهم من حيث النقل والضعف والتحمل؛ لأنه علم موضوعه ذات الرسول ﷺ؛ من حيث إنه رسول الله ﷺ.

[حده] [(١)]: وحدُّ هذا العلم أنه علم يُعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله.

وغايته: هو الفوز بسعادة الدارين وسعادة الأبد، وهذه السعادة الكاملة لا تحصل إلا بأمرين؛ إما العمل بالحديث أو تركه، فليس كل حديث يُعمل به؛ لأن المشهور عند علماء هذا الفن أمران: علم الحديث، وعلم أصول الحديث، فعلم الحديث هو العلم بأقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته وهيئته وشكله، مع أسانيدها وتمييز صحاحها وحسانها وضعافها عن خلافها، وعلم أصول الحديث علم يُتوصل به إلى معرفة صحاح الأحاديث وحسانها وضعافها متنًا وإسنادًا وتمييزًا عن خلافها من الأحاديث [٢ب] كالحديث المعضل، والمرسل، والمسلسل، والمتروك، والموقوف، والمرفوع، والمنكر، والمزور، والمدلس، والمتصل، والمنقطع، والمدرج، والمدبج، والمتفق، والمفترق، والمؤتلف، والمختلف، والمسند، والمشهور، والمتواتر، والمضعف، والموضوع، والمقلوب، والمصحَّف، والمسلسل، والمضطرب، إلى غير ذلك من نحو خمسة وأربعين قسمًا أو ستة وأربعون قسمًا.

(١) تتمة يقتضيها السياق.

وسأبين لك ذلك إن شاء الله تعالى بيانًا واضحًا شافيًا؛ لتكون أيها الأخ الصالح على بصيرة من ذلك.

فأقول، وبالله التوفيق، وبيده أزمة التحقيق، وهو نعم الرفيق:

[الحديث الصحيح] [(١)]: إن الحديث الصحيح ما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم، وهو ينقسم إلى سبعة أقسام، ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما صحته معتبرة وسلم عن المعارض. [(٢)]

وللأئمة اختلاف كثير في الترجيح بين الإمام البخاري والإمام مسلم، فالجمهور أن ما أسنده البخاري في صحيحه دون التآليف والتراجم وأقوال الصحابة أصح مما في مسلم اتفاقًا، مع كونه [٣أ] تلميذه وخرَّج عنه، ومن ثم قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء. [(٣)]

وقال العلامة ابن حجر الهيثمي: أقول إن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أرجح من حيث انفراده بدقة الاستنباط والغوص على المعاني، ومسلم أرجح من حيث جمع الطرق واستيفائها بحسب الإمكان، والإشارة إلى ما بينهما تعظم فوائده عند أهل هذا الفن. [(٤)]

مطلب: معرفة الحديث الحسن وحده:

وأما الحديث الحسن، فقال الترمذي: هو ما لا يكون فيه متهم، ولا يكون شاذًا من غير وجه.

وقال الخطابي: الحديث الحسن: ما عُرف مَخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر أهل الحديث. [(٥)]

---

(١) تتمة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٩٦-٩٧، والتقريب والتيسير للنووي ص٢٨.

(٣) ينظر: فتح المغيث للسخاوي ١/ ٤١-٤٦، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٩٦-١٠٤.

(٤) ينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيثمي ص١٣٧.

(٥) ينظر: معالم السنن للخطابي ١/ ٦.

وقال ابن الصلاح: هو قسمان؛ أحدهما: لما لم يخل رجال إسناده عن مستور غير مغفل في روايته، وقد روي مثله أو نحوه من وجه آخر، والثاني: ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة، وقصر عن درجة رجال الحديث الصحيح حفظًا وإتقانًا؛ بحيث لا يُعد ما انفرد به منكرًا.

ولا بد في التمييز من سلامتها عن الشذوذ والتعليل. (١)

قيل: ما ذكره بعض المتأخرين مبني على أن معرفة الحديث الحسن موقوفة على معرفة الحديث الصحيح والضعيف؛ لأنه وسط [٣ب] بينهما، والفرق بين حدَّي الحديث الصحيح والحديث الحسن أن شرائط الحديث الصحيح معتبرة في حد الحديث الحسن، لكن العدالة في الحديث الصحيح تكون ظاهرة، والإتقان كاملًا، وليس ذلك شرطًا في الحديث الحسن، ومن ثم احتاج الحديث الحسن إلى قيد، وهو قولنا «من غير وجه مثله أو نحوه» لينجبر به، وإنما سُمي حسنًا لحُسن الظن براويه، ولو قيل الحسن هو مسند من درجة الثقة أو مرسل ثقة.

والحديث الحسن حجة كالحديث الصحيح يُحتج به؛ ولذلك دُرج في الحديث الصحيح.

وقول الترمذي: حديث حسن صحيح يريد أنه رُوي بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة والآخر الحُسن.

والمراد بالحُسن اللغوي: وهو ما تميل إليه النفس وتستحسنه، والحسن إذا رُوي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى درجة الصحيح بقوته من الجهتين، فيعضد أحدهما بالآخر، ونعني بالترقي أنه ملحق في القوة بالحديث الصحيح لا أنه عينه. (٢)

مطلب: معرفة الحديث الضعيف:

وأما الحديث الضعيف: فهو ما لا يجتمع فيه شروط الصحيح والحسن، يعني أن الضعيف [٤أ] هو ما لا يجتمع فيه شروط الحديث الصحيح حتى يكون صحيحًا، ولا

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٩٩-١٠٠.

(٢) ينظر: الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث للجرجاني ص ٢٢-٢٥.

يجتمع فيه شروط الحسن كلها حتى يكون حسنًا، وتتفاوت درجاته؛ أي درجات الضعيف في الضعف بحسب بُعده من شروط الصحة؛ كما يتفاوت درجات الحديث الصحيح بحسب تمكنه منها، وكذا الحسن، ويجوز عند العلماء التساهل في أسانيد الحديث الضعيف دون الموضوع من غير بيان ضعفه في المواعظ والقِصص ـ بكسر القاف ـ وفضائل الأعمال، لا في صفات الله ـ تعالى ـ وأحكام الحلال والحرام.(١)

وقال الإمام النووي في الأذكار: [قال](٢) العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والترغيب والترهيب ما لم يكن موضوعًا، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والشراء والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يُعمل فيها إلا بالحديث الصحيح والحديث الحسن.(٣)

واعلم أن الحديث الضعيف لا ينجبر بتعدد طرقه لكذب راويه، كما في حديث: «**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ**».(٤)

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١١١-١١٣، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٤٨، والديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث للجرجاني ص ٢٥-٢٦.

(٢) في الأصل: «يقال»، وهو تحريف.

(٣) ينظر: الأذكار للنووي ص٣٦.

(٤) هذا الحديث أخرجه المحدثون من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه باب فضل العلماء والحث على طلب العلم١/ ١٥١ رقم٢٢٤ من حديث أنس بن مالك ↔، قال: قال رسول الله ﷺ: «**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**»، وسنده شديد الضعف فيه حفص بن سليمان الأسدي وهو متروك الحديث، (تنظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٧٣-١٧٤رقم ٧٤٤، وتهذيب الكمال للمزي ٧/ ١٠-١٦ رقم ١٣٩٠، والكاشف للذهبي ١/ ٣٤١ رقم ١١٤٦، وتقريب التهذيب لابن حجر ص ١٧٢ رقم ١٤٠٥) والبزار في مسنده ١٣/ ٢٤٠ رقم ٦٧٤٦، وقال البزار: وهذا الحديث إنما رواه عن كثير بن شِنْظِير حفص بن سليمان، وحفص لين الحديث جدًّا، وكل ما يروى عن أنس في طلب العلم فريضة فأسانيدها لينة كلها.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٥/ ٢٢٣ رقم ٢٨٣٧، ٢٨٣ رقم ٢٩٠٣، ٧/ ٩٦ =

قال البيهقي: هذا حديث مشهور بين الناس وإسناده ضعيف، وقد روي من أوجه [٤ب] كلها ضعيفة. (١)

=رقم٤٠٣٥، وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه ٣/ ٩٨٥ رقم ٢٠٣٦، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١/ ٧-٨ رقم ٩، ٢/ ٢٨٩ رقم ٢٠٠٨، ٣/ ٥٧ رقم ٢٤٦٢، ٨/ ١٩٥ رقم ٨٣٨١، ٨/ ٢٧٢ رقم ٨٦١١، ٨/ ٣٤٧-٣٤٨ رقم ٨٨٣٣، وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب ١/ ١٣٦ رقم ١٧٥، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٣/ ١٩٤-١٩٦ رقم ١٥٤٤، ورقم ١٥٤٥ ورقم ١٥٤٦، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١/ ٢٣-٢٤ رقم ١٥.

الطريق الثاني: أخرجه أبو يعلى الموصلي في معجمه ص ٢٥٧ رقم ٣٢٠ من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٠/ ١٩٥ رقم ١٠٤٣٩، وفي الأوسط ٦/ ٩٦ رقم ٥٩٠٨.

الطريق الثالث: أخرجه ابن الأعرابي في معجمه ١/ ١٨٠ رقم ٣٠٤ من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٨/ ٢٥٨ رقم ٨٥٦٧، وأخرجه تمام بن محمد في فوائده ١/ ٣١ رقم ٥٢.

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٤/ ٢٤٥ رقم ٤٠٩٦ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه تمام بن محمد في فوائده ١/ ٣١-٣٢ رقم ٥٣، ٥٤.

الطريق الخامس: أخرجه ابن المقرئ في معجمه ص ٢٥٥ رقم ٨٣٩ من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الطريق السادس: أخرجه تمام بن محمد في فوائده ١/ ٣٠-٣١ رقم ٥١ من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال أحمد بن حنبل : إنه لم يثبت عندنا في هذا الباب شيء، وكذا قال إسحاق بن راهويه: إنه لم يصح، أما معناه فصحيح في الوضوء والصلاة والزكاة إن كان له مال، وكذا الحج وغيره، وتبعه ابن عبد البر بزيادة إيضاح وبيان، وقال أبو علي النيسابوري الحافظ: إنه لم يصح عن النبي ﷺ فيه إسناد، ومثل به ابن الصلاح للمشهور الذي ليس بصحيح وتبع في ذلك أيضا الحاكم، ولكن قال العراقي: قد صحح بعض الأئمة بعض طرقه كما بينته في تخريج الإحياء، وقال المزي: إن طرقه تبلغ به رتبة الحسن، وقال غيره: أجودها طريق قتادة وثابت كلاهما عن أنس، وطريق مجاهد عن ابن عمر. ينظر: المقاصد الحسنة للسخاوي ص٤٤٠-٤٤٢.

(١) ينظر: شعب الإيمان للبيهقي٣/ ١٩٣-١٩٤ رقم١٥٤٣.

وكذلك حديث البسملة، وهو: «**كُلُّ أَمْرٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بالبَسْمَلَةِ فَهُوَ أَقْطَعُ**»، وقيل أجزم، وقيل ناقص، وقيل أبتر. (١)

وإن كثرت طرقه لا أصل له في الاعتبار عند أهل الأصول.

ولأهل الحديث اختلافًا كثيرًا في حد الحديث الحسن ولم يضبطوه بضابط شاف.

وإلى ما يتعلق بالحديث الضعيف أشار العلامة ابن فرح الأشبيلي في منظومته بقوله:

وَصَبْرِيَ عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَلُ (٢)

ثم أقسام الحديث الضعيف كثيرة، حدها بعضهم تسعة وأربعون نوعًا تُطلب من الكتب المطولات. (٣)

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب باب الهدي في الكلام ٧/ ٢٠٨-٢٠٩ رقم ٤٨٤٠، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «**كلُّ كلامٍ لا يُبدَأُ فيهِ بالحمدُ لله فهو أجذَمُ**»، وسنده ضعيف، فيه قرة بن عبد الرحمن المعافري، وهو ضعيف، (تنظر ترجمته في : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ١٣١-١٣٢رقم ٧٥١، وتهذيب الكمال للمزي ٢٣/ ٥٨١ ـ ٥٨٤ رقم ٤٨٧١، والكاشف للذهبي ٢/ ١٣٦رقم ٤٥٧٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٨/ ٣٧٢ـ ٣٧٤ رقم ٦٦٣)، وأخرجه ابن ماجه في سننه كتاب النكاح باب خطبة النكاح ٣/ ٨٩-٩٠ رقم ١٨٩٤ بلفظ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالحَمْدِ أَقْطَعُ**»، وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة ٣٤٥ رقم ٤٩٤ بلفظ: «**كل أمر ذي بَال لا يبْدَأ فِيهِ بِحَمْد الله فَهُوَ أقطع**»، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الحديث بالكراريس باب ما قالوا فيما يستحب أن يبدأ به من الكلام ٥/ ٣٣٩ رقم ٢٦٦٨٣، وأخرجه أحمد في مسنده ١٤/ ٣٢٩ رقم ٨٧١٢، وأخرجه البزار في مسنده ١٤/ ٢٩١ رقم ٧٨٩٨، وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه ١/ ٢٠٦ رقم ٣٥٤، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ١/ ١٧٣ رقم ١، وأخرجه الدارقطني في سننه كتاب الصلاة ١/ ٤٢٧-٤٢٨ رقم ٨٨٣، ٨٨٤، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الجمعة باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة ٣/ ٢٩٥-٢٩٦ رقم ٥٧٦٨.

(٢) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٥٣.

(٣) ينظر: فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٤٩- ٣٥١، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٣٥٠- ٣٥١.

مطلب: معرفة الحديث المعضل:

وأما الحديث المعضل ـ بسكون العين المهملة وفتح الضاد المعجمة ـ من الإعضال، وهو اسم مكان، وأنه في اصطلاح أهل الأثر منقول عنه لا عن اسم مفعول؛ لأنه لا يكون اسم مفعول على تقدير كونه لازمًا، وعلى تقدير كونه متعديًا، وإن جاز أن يكون اسم مفعول لكنه لا يناسب هنا بخلاف ما كان اسم مكان، وبهذا القدر تظهر المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، ولا صعوبة فيه، وهو ـ أي الحديث المعضل ـ: ما سقط من سنده [٥أ] اثنان فصاعدًا، وقد قيل أطلق اسم المعضل على ما سقط منه اثنان فصاعدًا ولم يفرق بين أن يسقط ذلك من موضع واحد، فأما إذا سقط راو من مكان ثم راو من موضع آخر فهو منقطع في موضعين وليس معضلًا في الاصطلاح.

والحديث المعضل كقول مالك: «قال رسول الله ﷺ» ترك فيه نافع وابن عمر، وكقول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال ابن عمر كذا» ترك فيه مالك ونافع، وإليه أشار العلامة بن فرح الإشبيلي في منظومته بقوله:

غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلُ وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ وَمُسَلْسَلُ (١)

وفسَّره بعضهم أيضًا فقال: هو ما سقط من إسناده اثنان من أي جهة كان، سواء أسقط الصحابي والتابعي أو التابعي وتابعه، وإما أن يكون سقوطهما من موضع واحد، أما إذا سقط واحدًا من بين رجلين ثم سقط من موضع آخر فهو منقطع لا معضل. (٢)

(١) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٥٠.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٣٥-١٣٨، والتقريب والتيسير للنووي ص٣٦، والمنهل الروي لابن جماعة ص٤٧، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٧٥-٧٦، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/ ١٤٥-١٤٨، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢١٦-٢١٨، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٩٨-٢٠٢، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٤٠-٢٤٤.

مطلب: معرفة الحديث المرسل:

وأما الحديث المرسل: فهو ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ كسعيد بن المسيب، ويحيي بن سعيد الأنصاري [١]، وقيل ما رفعه التابعي الكبير إلى رسول الله ﷺ [٥ب] كسعيد بن المسيب وعبد الله بن عدي بن الخيار، والأول المشهور عند المحققين.

وقال بعضهم: المرسل هو قول التابعي: «قال رسول الله ﷺ، أو فعل كذا، أو قرر كذا»، فأوقع التابعي هنا مطلقًا، لكنه وقع في الخلاصة [٢]، وغيرها كالمنهل [٣]، مقيَّد بالكبير، ويُستفاد من تقييده به أن قول التابعي الصغير: قال رسول الله ﷺ أو فعل كذا ليس مرسلًا.

ثم اعلم أن قول التابعي: «قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا»، فهو مرسل بالاتفاق، وأما قول مَن دون التابعي: «قال رسول الله ﷺ أو فعل»، فاختلفوا في تسميته مرسلًا، فقال الحاكم ـ من أهل الحديث ـ: لا يسمى مرسلًا [٤]، ووافقه غيره، قالوا: والمرسل مختص بالتابعي عن النبي ﷺ فإن كان الساقط واحدًا يسمى منقطعًا، وإن كان اثنين يسمى مرسلًا، وبه قطع الخطيب البغدادي [٥]، إلا إن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال رواية التابعي عن النبي ﷺ، قاله صاحب الخلاصة. [٦]

ثم إنهم اختلفوا في أن الحديث المرسل حجة أم لا؛ فقال بعضهم: إنه حجة مطلقًا،

(١) المراد أن الحديث المرسل هو ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ سواء كان من كبار التابعين كسعيد بن المسيب أو من صغار التابعين كيحيي بن سعيد الأنصاري وهذا التعريف هو المشهور عند المحققين.

(٢) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٧٢.

(٣) ينظر: المنهل الروي لابن جماعة ص٤٢.

(٤) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص٢٨.

(٥) ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص٢١، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٢٧ـ ١٢٩.

(٦) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٧٢.

وقال بعضهم: ليس بحجة [٦أ] مطلقًا، والأولى أنه إن صح مخرجه لمجيئه من وجه آخر مسندًا عن غير رجال الأول، فهو حجة، وإلا فلا، وعليه جماهير العلماء والمحدثين، وهذا تفصيل قول المصنفين. (١)

وفيه خلاف للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مذكور في أصول الفقه والصحيح فيه التفصيل. (٢)

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٢٦-١٣٢، والتقريب والتيسير للنووي ص٣٤-٣٥، والمنهل الروي لابن جماعة ص٤٢-٤٧، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٧٢-٧٣، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٠٢-٢١٤.

(٢) ذهب الشافعي إلى الاحتجاج بالمرسل، ولكن قيَّده بمرسل كبار التابعين فقط؛ مثل مرسل سعيد بن المسيب وأمثاله واشترط للاحتجاج به شروطًا وهي:

١- إذا سَمَّى مَنْ أرسل عنه سَمَّى ثقة.

٢- وإذا شاركه الحفاظ المأمونون ولم يخالفوه.

٣- وأن يوافق قول صحابي.

٤- أو يُفتي أكثر العلماء بمقتضاه.

فإذا فُقِدَ شرط مما ذكر لم يقبل مرسله.

وقال الشافعي: إرسال ابن المسيب عندنا حسن، واختلف العلماء في معنى قوله: إرسال ابن المسيب عندنا حسن على وجهين:

أحدهما: معناه أنه حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل، قالوا: لأنها فُتشت فوجدت مسندة.

الثاني: أنها ليست بحجة عنده، بل هي كغيرها.

قالوا: وإنما رجح الشافعي بمُرْسَلِه والترجيح بالمرسل جائز، قال الخطيب: وهو الصواب والأول ليس بشيء؛ لأن في مراسيله ما لم يوجد مسندًا بحال من وجه يصح، وكذا قال البيهقي، قال: وزيادة ابن المسيب في هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالًا فيما زعم الحفاظ، وقيل: إن الشافعي لا يحتج بالمرسل إلا بمراسيل سعيد بن المسيب؛ لأنه تتبعها فوجدها مسندة من وجوه أخر، ولكن النووي حقق أن الشافعي يحتج بمراسيل سعيد بن المسيب وغيره إذا استكملت الشروط التي ذكرناها، وأما مراسيل غير كبار التابعين فقد قال الشافعي ما نصه: «لا أعلم منهم واحدًا يُقْبَلَ مُرْسَلُهُ». ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٦٢٢ رقم ١٩٧٨، ٦/ ٦٩ رقم ١١٢٢٦، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٣٨٤-٣٨٥، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٢٤-٢٢٥، وعلوم الحديث أصيلها ومعاصرها ـ د/ محمد أبو الليث الخير آبادي ص١٧٤-١٧٦.

مطلب: معرفة الحديث المسلسل:

وأما الحديث المسلسل: وأنواعه كثيرة؛ خيرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس، وهو ما تواتر رجال إسناده واحدًا فواحدًا في حالة واحدة قولًا أو فعلًا أو صفة واحدة فعلية أو قولية، ولا فرق أن تكون الصفة للرواة أو للإسناد أو للرواية، وسواء تعلقت بزمان أو مكان.

وقال ابن الصلاح: ومن فضل التسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة، وقلَّما سلِم الحديث المسلسل من ضعف في وصف التسلسل، ومن المسلسل ما هو ناقص التسلسل بقطع التسلسل في وسطه أو أوله أو آخره. (١)

وقال بعضهم: صفة سلسلة الحديث: سمعت فلانًا إلى آخر الإسناد وأخبرنا فلانًا إلى المنتهى؛ كحديث التشبيك باليدين. (٢)

هذه صفة القول، وأما القول والفعل كما في حديث: «**اللهُمَّ أَعِنِي عَلى ذِكرِكَ وشُكرِكَ وحُسنِ عِبادَتِك**»، وفي رواية أبي [٦ب] داود والنسائي قال الراوي: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «**إِنِّي أُحِبُّكَ، فَقُلْ: اللهُمَّ أَعِنِي عَلى ذِكرِكَ**»... إلخ. (٣)

وإما صفة كحديث الفقهاء فقيه عن فقيه: «**المُتَبَايِعَانِ بِالْخِيَارِ**». (٤)

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٣٧٩-٣٨٠.

(٢) هذا الحديث هو حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: شَبَّكَ بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «**خَلَقَ اللهُ الأَرْضَ يَومَ السَّبْتِ**»، وقد أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٣٣ مسلسلًا، وسنده ضعيف، فيه عبد العزيز بن عمر بن الحسن بن بكر بن الشَّرُودِ الصنعاني وأبيه وجده وهم ضعفاء، وأخرجه السيوطي في جياد المسلسلات ص ١٢٣ – ١٢٧ مسلسلًا.

(٣) أخرجه أبوداود في سننه كتاب فضائل القرآن باب في الاستغفار ٢/ ٦٣٠-٦٣١رقم ١٥٢٢ من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسنده صحيح، وأخرجه النسائي في سننه كتاب السهو باب نوع آخر من الدعاء ٣/ ٥٣ رقم١٣٠٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب البيوع باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ٣/ ٦٤ رقم٢١١١ من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومسلم في صحيحه كتاب البيوع باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ٣/ ١١٦٣رقم ١٥٣١.

لا أصل له في الاعتبار، وأما في الرواية كالمسلسل باتفاق أسماء الرواة وأسماء آبائهم وبلداتهم. (١)

مطلب: معرفة الحديث المتروك:

وأما الحديث المتروك: وهو الذي انفرد به راو مجمَع على ضعفه، وقد يَترك الراوي والحديث بعض الأئمة ويأخذ [به بعضهم] (٢). (٣)

مطلب: معرفة الحديث الموقوف:

وأما الحديث الموقوف: وهو ما قَصُرَ بواحد من الصحابة قولًا أو فعلًا أو نحوهما، ولم يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ سواء اتصل إسناده إليه أو لم يتعد، وبعض الفقهاء سماه أثرًا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ ذلك يشمل ما جاء عن تابعي ومَن بعده فيُقيد به، يُقال: موقوف على عطاء، أو وقفه فلان على مجاهد. (٤)

وإليه أشار ابن فرح الإشبيلي في منظومته، فقال:

وَامْرِيَ مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ (٥)

قال ابن الأثير في الجامع: الموقوف على الصحابي قلَّما يَخفى على أهل العلم، وذلك أن يروي الحديث [٧أ] مسندًا إلى الصحابي، فإذا بلغ إلى الصحابي قال: إنه كان يقول كذا وكذا، أو كان يأمر بكذا وكذا، ونحو ذلك. (٦)

---

(١) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٦٠-٦٢.

(٢) في الأصل «ببعضه»، وهو تحريف.

(٣) والحديث المتروك أيضًا هو ما كان راويه متهمًا بالكذب أو كان كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة. ينظر: نزهة النظر لابن حجر ص١١٢.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١١٧، ومفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية لابن عمار ص ٨٩، وشرح ألفية العراقي للعيني ٩٦.

(٥) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٥٥.

(٦) ينظر: جامع الأصول لابن الأثير١/ ١١٩، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص١٩-٢٠.

هذا يدل على أن الاتصال معتبر في الموقوف، وإن اتصل سنده ليس بحجة عند الإمام الشافعي وطائفة من العلماء، وإليه أشار بقوله: على الأصح [١]، وفيه بحث؛ لأن الموقوف إذا صح سنده إلى مَن هو معروف بالفقه والاجتهاد كالخلفاء والعبادلة وزيد ومعاذ وأبو موسى الأشعري وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ كيف لا يكون حجة لنا، ومدار كثير من الأحكام الفقهية موقوفًا عليهم فلا يصح السلب الكلي، وحمل ذلك على رفع الإيجاب الكلي ـ أعني سلب الجزئي ـ بعيد سيما في المسائل والمطالب العلمية، فتدبر فإنه جدير به.

وقد يُستعمل الموقوف في غير الصحابي مقيدًا، نحو وقفه معمر على همام، ووقفه مالك على نافع.

وبعض الفقهاء يسمي الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، وأما أهل الحديث، فيطلقون الأثر عليهما.

وقول الصحابي: «كنا نفعله في زمن النبي ﷺ» كلمة « في» متعلقة بقوله «نفعله»، أو بقوله «كنا»، فالصحيح أنه مرفوع، وبه قطع الحاكم [٢]، والجمهور؛ لأن الظاهر أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ [٧ب] اطلع عليه وقرره، وهذا معنى قول بعضهم: الظاهر الاطلاع والتقرير، وفي التقييد بقوله: «في زمن النبي ﷺ كنا نفعل كذا» إشارة إلى أنه إذا لم يكن مضافًا إلى زمن النبي ﷺ فهو موقوف. [٣]

(١) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٧١، والمنهل الروي لابن جماعة ص٤٢.

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٩-٢٠.

(٣) ينظر: التقريب والتيسير للنووي ص٣٣، والمنهل الروي لابن جماعة ص٤٠-٤٢، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٠٢-٢١٨.

مطلب: معرفة الحديث المرفوع:

وأما الحديث المرفوع: فهو كالمتصل؛ لأن المتصل يقع على المرفوع والموقوف، وقيل: المرفوع ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله. (١)

مطلب: معرفة الحديث المنكر:

وأما الحديث المنكر: فهو ما انفرد به الرجل، ولا يُعرف متنه من غير راويه، لا من الوجه الذي رواه ولا من وجه آخر، ولا يدخل في الحديث الضعيف، ولا في الحديث الموقوف، ولا المرسل، بل هو حديث منكر. (٢)

قال ابن الصلاح: وإطلاق الحكم على الحديث المنكر أنه لا تفصيل فيه ولا مدخل له في قسم من أقسام الحديث الضعيف، بل هو قسم من أقسام الحديث تفرد به راويه، وحيثما تفرد به راو ولم يذكره الراوي الثاني صار منكرًا؛ لأنه مخالف لما رواه الثقات، ولا حد له في الضعف، ولا حد له في القوة، ولا حد له في الصحة، وغايته أن يكون السند منكرًا. (٣)

ولا يلزم من شذوذه ونكارته وجود أن يتصف بالضعف للعمل بالحديث الضعيف [٨أ]؛ أعني الحديث المنكر لا يُعمل به كما يُعمل بالحديث الضعيف.

وقيل: إن الحديث المنكر ينقسم إلى قسمين؛ يقال شاذ ويقال منفرد، ولا يلزم من هذين المثالين ـ أعني الانفراد والشذوذ ـ أن يدخلاه في حُكم الضعف، مثال الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده، وهو ما رواه النسائي وابن ماجة من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم المؤمنين

(١) ينظر للتفصيل: مقدمة ابن الصلاح ص١١٦-١١٧، والتقريب والتيسير للنووي ص٣٢، والمنهل الروي لابن جماعة ص٤٠، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٥٠، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/ ١١٣، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ١٨٠-١٨١، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٣١-١٣٢، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٠٢.

(٢) قلت: أشار ابن حجر إلى أن المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة، وهذا ما اعتمده ابن حجر. ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر ص ٨٦.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٧٠.

عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: إن رسول الله ﷺ قال: «**كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْرِ، فإنَّ ابنَ آدمَ إذا أكلَهُ غَضِبَ الشيطانُ**». (١)

قال النسائي: هذا حديث منكر، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ [المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك](٢)، ولم نحطه (٣) إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدًا من ذلك، رددنا ما انفرد به وأثبتناه من قبيل الشاذ المنكر، وأما مخالفته لدرجة الضعف فهي بائنة منكشفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وهو ـ أعني الحديث المنكر ـ لا يُعمل به في المبايعات ولا في المناكحات [٨ب] لانفراد راويه به، وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المذكور المخرج من رواية النسائي وابن ماجة من رواية أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام عن عروة عن أبيه عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ**»؛ أعني القديم بالجديد، فقد قال فيه النسائي: هو حديث منكر، ونكارته وشذوذه ظاهران عليه من حيث المعنى وقوله: «**إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ وَقَالَ: عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الخَلْقَ بِالجَدِيدِ**»، قال النسائي: هذا حديث منكر، وقال ابن الصلاح: تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده. (٤)

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى كتاب الوليمة باب البلح بالتمر٦/ ٢٥٠ رقم٦٦٩٠، وابن ماجه في سننه كتاب الأطعمة باب أكل البلح بالتمر٤/ ٤٣٨ رقم٣٣٣٠، وهذا الحديث منكر.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل وأثبته من مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٧.

(٣) أي: ولم ننزله. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير١/ ٤٠٢، والصحاح للجوهري ٣/ ١١١٩.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٧٣.

والثاني: ما رواه أصحاب السنن الأربعة من رواية همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ. (١)

قال أبو داود بعد تخريجه: هذا حديث منكر (٢)، فهمام بن يحيى ثقة احتج به أهل الحديث الصحيح، لكنه خالف الناس، وما يفعله عوام البشر من أنهم إذا أرادوا البول أو الغائط فقام أحدهم بخلع [٩أ] العمامة من على رأسه، وذهب مكشوف الرأس إلى حاجته، فهو جهل بالسنة الشريفة؛ لأنه لم يرد أن رسول الله ﷺ فعل ذلك، وأما الخاتم فلربما لكون أنَّ عليه اسم الله تعالى.

وإلى ما يتعلق بالحديث المنكر أشار العلامة ابن فرح الإشبيلي في منظومته، فقال:

وَعَذْلُ عَذُولِي مُنْكَرٌ لا أَسِيغُهُ وَزُورٌ وَتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ (٣)

مطلب: يُعرف منه معرفة الحديث المزور (٤):

وأما الحديث المزور: فهو أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء ١/ ١٥ - ١٦رقم١٩، وقال أبو داود: هذا حديث مُنكَر، وإنَّما يُعرَف عن ابن جُرَيجٍ، عن زيادِ بن سعد، عن الزُهريِّ، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ اتخَذَ خاتمًا مِن وَرِقٍ ثمَّ ألقاه، والوهم فيه من همام، ولم يَروِهِ إلا همَّام، والترمذي في سننه كتاب اللباس باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين ٣/ ٢٨١ رقم ١٧٤٦، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، والنسائي في السنن الكبرى كتاب الزينة باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء ٨/ ٣٨٤ رقم ٩٤٧٠، وقال النسائي: وهذا الحديث غير محفوظ ، وابن ماجه في سننه كتاب الطهارة وسننها ١/ ٢٠٢ رقم ٣٠٣.

(٢) ينظر: سنن أبي داود ١/ ١٦.

(٣) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٥٦.

(٤) مصطلح الحديث المزور اقتبسه المصنف من قول ابن فرج الإشبيلي في منظومته:

وَزُورٌ وَتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

ولم يتداوله المحدثون في كتب المصطلح والمراد به أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، فهذا زور وبهتان على المشايخ.

يذكر أنه سمعه منه، فهذا زور وبهتان على المشايخ.

واختلف العلماء في قبول رواية الحديث المزور، والأصح التفصيل فيما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع، فحُكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين الاتصال كـ«سمعت وأخبرنا وحدثنا» وأشباهها فهو محتج به.

وأما في الشيوخ فهو أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به، وأمره أخف لكن فيه تضييع للمروي عنه، وتوعر بطريق معرفة حاله كما تقدم، والكراهة بحسب الغرض الحامل نحو أن يكون كثير الرواية عنه [٩ب] فلا يجب الإكثار من واحد على صورة واحدة، وقد يحمله عليه كون شيخه الذي سمعه غير ثقة أو أصغر منه أو غير ذلك. (١)

مطلب: معرفة الحديث المدلس:

وأما الحديث المدلس : فهو أن يُسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو من فوقه، فيسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضي الاتصال بل بلفظ موهم له، وهذا شرط معاصرة المروي عنه أو لقيه، وعدم سماع المدلس مطلقًا أو عدم سماعه ما دلسه، وذلك مذموم مكروه جدًّا.

روي عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «المدلس أخو الكذاب». (٢)

ومن التدليس أن يصف المدلس شيخه الذي سمع منه بوصف لا يُعرف به من اسم أو كنية أو نِسبة أو قبيلة أو صفة أو صنعة، أو نحو ذلك؛ كي يُوعر الطريق إلى معرفة السامع له، كقول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: «حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله»؛ يريد عبد الله بن أبي داود السجستاني، وفي هذا تضييع للمروي عنه وللمروي، فيصير بعض رواته مجهولًا، وكراهة ذلك تختلف باختلاف قصد المدلس، والمراد من التدليس ما أخفي عينه، أما في الإسناد، وهو أن يروي [١٠أ] عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه على سبيل يوهم أنه

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٥٦-١٦٢، والخلاصة في معرفة الحديث ص٨٠-٨٣، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/ ١٥٤-١٦٤، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي١/ ٢٣٤-٢٤٥.

(٢) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي٢/ ٣٥.

سمعه منه، فمن حقه أن لا يقول: «حدثنا»، بل يقول: «قال فلان» أو «عن فلان» ونحوه.

وربما لم يُسقط المدلس شيخه لكن يُسقط مِن بعده رجلًا ضعيفًا أو صغير السن يحسن الحديث بذلك؛ كفعل الأعمش والثوري وغيرهما، وهو مكروه جدًا وذمه أكثر علماء الحديث. (١)

مطلب: معرفة الحديث المتصل:

وأما الحديث المتصل: فهو ما اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ أو إلى أحد من الصحابة؛ حيث كان ذلك موقوفًا عليه، أما قول التابعي إذا اتصل سنده إلى ذلك فلا يسمى متصلًا، ومطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف كما هو الإشارة إلى ذلك، ومثال المتصل مالك عن نافع عن ابن عمر. (٢)

وإليه أشار العلامة ابن فرح في منظومته فقال:

أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الأَسى وَمُنْقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ (٣)

مطلب: معرفة الحديث المنقطع:

وأما الحديث المنقطع فهو ما سقط من رواته أحد غير الصحابي، وقيل: ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعي شخص واحد، وقيل: ما لم يتصل إسناده، وحُكي عن بعضهم أن المنقطع [١٠ب] مثل المرسل، وقال بهذا القسم الأخير كثير من الفقهاء وغيرهم، لكن

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٥٦-١٦٢، والتقريب والتيسير للنووي ص٣٩، والمنهل الروي لابن جماعة ص٧٢-٧٣، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٨٠-٨٣، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/ ١٥٤-١٦٤، والتبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٣٤-٢٤٥، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٢١-٢٤٣، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٥٦-٢٦٧.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١١٥-١١٦، والتقريب والتيسير للنووي ص٣٢، والمنهل الروي لابن جماعة ص٤٠، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/ ١١٢، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ١٨٣-١٨٤، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٣٦، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٠١.

(٣) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٥٨.

أكثر ما يُوصف بالإرسال من حيث الاستعمال، [ما رواه التابعي عن النبي ﷺ] [(١)]، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعي عن النبي ﷺ عن الصحابي. [(٢)]

مطلب: معرفة الحديث المدرج:

وأما الحديث المدرج فهو ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته؛ بأن يذكر الصحابي أو مَن بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلامًا من عند نفسه، فيرويه مَن بعده موصولًا بالحديث من غير فاصل بينهما يذكره قائله؛ فيلتبس الأمر فيه على مَن لم يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ، والماهر بعلوم الحديث يفصل ذلك ويبين.

ومن هنا ينبغي للمحدث أن يراعي القراءة ويقول هذا من كلام رسول الله ﷺ، وهذا من كلام الصحابي أو من كلام التابعي وما أشبه ذلك.

وهذا الحديث مقسوم عند العلماء على أربعة أقسام: منها ما تقدم، ومنها أن يكون الحديث عند راويه بإسناد إلا طرف منه، فإنه عنده بإسناد آخر، فيجمع الراوي عند طرفي الحديث بإسناد الطرف من غير ذكر إسناد الطرف الثاني. [(٣)] [١١أ]

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل وأثبته من مقدمة ابن الصلاح ص١٣٥.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٣٢-١٣٥، والتقريب والتيسير للنووي ص٣٥-٣٦، والمنهل الروي لابن جماعة ص٤٦-٤٧، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٧٤-٧٥، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/ ١٤١-١٤٣، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢١٥-٢١٨، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٩٥-١٩٨، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٣٥-٢٤٠.

(٣) مثاله حديث رواه أبو داود في سننه من رواية زائدة ١/ ١٩٣ رقم ٧٢٧، وسنده صحيح ، والنسائي في سننه من رواية سفيان بن عيينة ٢/ ٢٣٦ رقم ١١٥٩، وسنده صحيح ، كلاهما عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله ﷺ وفي آخره : « أَنَّه جَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَرآهُم يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ» والصواب رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل «رفع الأيدي عنه»، فرواه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر». ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٩٧.

ومنها أن يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالف له في السند. [1]

والرابع: أن يروي بعض الرواة حديثًا عن جماعة وبينهم في إسناده اختلاف، فيجمع الكل على إسناد واحد مما اختلفوا فيه، ويدرج رواية مَن خالفهم معهم على الاتفاق. [2]

وتعمُّد الإدراج ليس جائز.

وقال بعضهم: المدرج هو ما أُدرج في الحديث من كلام بعض الرواة فيظن القارئ للحديث إنه من الحديث وليس منه، أو أُدرج متنان بإسنادين كرواية سعيد بن أبي مريم: «**لا**

(١) مثاله: حديث رواه سعيد بن أبي مريم عن مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَنَافَسُوا**» الحديث، وقد أخرجه البخاري في صحيحه ٨/ ٢١ رقم ٦٠٧٦، ومسلم في صحيحه ٤/ ١٩٨٣ رقم ٢٥٥٨، وأبو داود في سننه ٤/ ٢٧٨ رقم ٤٩١٠، ومالك في الموطأ ٢/ ٩٠٧ رقم ١٤، وأما قوله: «**لا تَنَافَسُوا**» أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ↔، عن النبي ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا**» وقد أخرجه البخاري في صحيحه ٨/ ١٩ رقم ٦٠٦٦، ومسلم في صحيحه ٤/ ١٩٨٥ رقم ٢٥٦٣، وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك، وليس في الأول: «**ولا تَنَافَسُوا**»، وهي في الثاني، وقد وهم فيها ابن أبي مريم على مالك عن ابن شهاب، وإنما يرويها مالك في حديثه عن أبي الزناد. ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٩٧ - ١٩٨.

(٢) مثاله حديث رواه الترمذي، عن بندار، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن منصور، والأعمش، وواصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود ↔ قلت: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ... الحديث وقد أخرجه البخاري في صحيحه ٦/ ١٨ رقم ٤٤٧٧، ٨/ ٨ رقم ٦٠٠١، ٨/ ١٦٤ رقم ٦٨١١، ٩/ ١٥٢ رقم ٧٥٢٠، ومسلم في صحيحه ١/ ٩٠ رقم ٨٦، وأخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٣٣٦-٣٣٧ رقم ٣١٨٢،٣١٨٣، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في سننه ٧/ ٨٩-٩٠ رقم ٤٠١٣، ٤٠١٤، ٤٠١٥، وأخرجه أحمد في مسنده ٧/ ٢٠٠-٢٠٢ رقم ٤١٣١،٤١٣٢، فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش؛ لأن واصل إنما رواه عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ↔ من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما. ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٩.

تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، ولَا تَنَافَسُوا». (١)

أدرج ابن أبي مريم فيه «**وَلَا تَنَافَسُوا**» من متن آخر.

وعند الراوي طرفا من متن واحد بسند شيخ غير سند المتن فيرويها عنه بسند واحد فيصير الإسنادان إسنادًا واحدًا، أو يسمع حديثًا واحدًا من جماعة مختلفين في سنده أو متنه فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاتفاق.

وتعمُّد كل واحد من الثلاثة حرام.

[مطلب: معرفة الحديث المشهور] (٢):

والمشهور ما شاع عند أهل الحديث خاصة بأن نقله رواة كثيرون نحو: «**إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى** [١١ب] **جَمَاعَةٍ وَهَم رِعْلٍ وَذَكْوَانَ و عُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَقَتَلُوا الْقُرَّاءَ السَبْعِينَ**». (٣)

أو كان ذلك مما اشتهر عندهم وعند غيرهم نحو: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**». (٤)

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأدب باب الهجرة ٨/ ٢١ رقم ٦٠٧٦، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها ٤/ ١٩٨٣ رقم ٢٥٥٨.

(٢) سيأتي التفصيل فيه ص ٤٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي باب غَزْوَةِ الرَّجِيعِ، وَرِعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَبِئْرِ مَعُونَةَ، وَحَدِيثِ عَضَلٍ، وَالقَارَةِ، وَعَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ، وَخُبَيْبٍ وَأَصْحَابِهِ ٥/ ١٠٧ رقم ٤٠٩٤ من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة ١/ ٤٦٨ رقم ٦٧٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١/ ٦ رقم١ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال ٣/ ١٥١٥-١٥١٦ رقم ١٩٠٧.

أو اشتهر عند غيرهم خاصة. (١)

وقال النووي: قوله ﷺ: «**لِلسَّائِلِ حَقٌّ، وإنْ جاءَ عَلَى فَرَسٍ**»، وحديث: «**يَومُ نَحْرِكُمْ يَومُ صَومِكُمْ**»، يدوران في الأسواق ولا أصل لهما في الاعتبار مع شهرتهما. (٢)

وإلى هذا القسم أشار ابن فرح في منظومته بقوله:

وَهَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لا أُطِيقُ فَأَحْمِلُ (٣)

مطلب: معرفة الحديث المُدَبَّج:

وأما الحديث المُدَبَّج، بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة وآخره جيم، وهو أن يروي كل من القرينين عن الآخر؛ كأبي هريرة وعائشة، ومالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني، فإن روى أحد القرينين عن الآخر ولم يروه الآخر عنه فإنه لا يسمى مُدَبَّجًا كرواية سليمان التميمي عن مسعر من غير عكس. (٤)

وإلى ذلك أشار ابن فرح فقال:

وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجًا [١٢أ] **وَمَا هِيَ إلا مُهْجَتِي تَتَحَلَّلُ** (٥)

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٤-٢٠٠، والتقريب والتيسير للنووي ص ٤٦، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة ص ٥٣، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٩٤-٣٠٥، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر ص ١١٤-١١٦، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٩٦-٣٠٨، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٣١٤-٣٢٢.

(٢) ذكر ابن الصلاح في مقدمته ص٣٧٠-٣٧١، والطيبي في الخلاصة ص٥٤-٥٥، أن الإمام أحمد بن حنبل قال: أربعة أحاديث تدور عن رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل: «**مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ آذَارَ بَشَّرْتُهُ بِالْجَنَّةِ**»، و«**مَنْ آذَى ذِمِّيًّا فأنا خَصْمُهُ يَومَ القِيَامَةِ**»، و«**يَومُ نَحْرِكُمْ يَومُ صَومِكُمْ**»، و«**لِلسَّائِلِ حَقٌّ، وإنْ جاءَ عَلَى فَرَسٍ**»، ولم أقف على أن النووي قال ذلك.

(٣) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٥٨.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٤١٣-٤١٤، والتقريب والتيسير للنووي ص٩٦، والمنهل الروي لابن جماعة ص٧٣-٧٤، والمقنع في علوم الحديث لابن المقنع ٢/ ٥٢١-٥٢٣، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/ ١٧٣-١٧٥.

(٥) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٥٩.

مطلب: معرفة الحديث المتفق والمفترق:

وأما الحديث المتفق والمفترق، وهما ما اتفقا لفظًا أو خطًّا، بخلاف الحديث المؤتلف والمختلف، فإن فيهما الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ، وللحديث المتفق والمفترق أقسام كثيرة تُطلب من محلها.

من أمثلتها: أبو عمران الجوني اثنان أحدهما التابعي عبد الملك بن حبيب والثاني اسمه موسى بن سهل بصري سكن بغداد، روى عن هشام بن عمار وغيره، وروى عنه دعلج بن أحمد وغيره.

ومن ذلك محمد بن عبد الله الأنصاري اثنان متقاربان في [الطبقة] [(١)]، أحدهما هو الأنصاري المشهور القاضي أبو عبد الله [الذي روى عنه البخاري والناس، والثاني: كنيته أبو سلمة ضعيف الحديث]. [(٢)]

وأبو عبد الله النيسابوري، اثنان كلاهما في عصر واحد، وكلاهما يروي عنه الحاكم أبو عبد الله وغيره، فأحدهما هو المعروف بأبي العباس الأصم، والثاني أبو عبد الله بن الأخرم الشيباني، ويُعرف بالحافظ دون الأول.

وقال بعضهم: المتفق والمفترق هو ما اتفق لفظًا أو خطًّا، وذلك أقسام، فمن أمثلته أحمد بن جعفر بن محمد أربعة متعاصرون في طبقة واحدة، فالأول أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر البغدادي [١٢ب] القَطِيعيُّ، سمع من عبد الله بن أحمد بن حنبل المسند والزهد، والثاني أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السَّقَطيُّ البصري، يكنى أبا بكر أيضًا، يروي عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقيِّ، والثالث أحمد بن أحمد بن حمدان الدِيْنَوَرِيُّ، حدَّث عن عبد الله بن محمد بن سنان الدوحي، والرابع أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسن الطَرَسُوسيُّ ، روى عن عبد الله بن جابر، ومحمد بن حصين بن

(١) ما بين المعكوفتين أثبته من مقدمة ابن الصلاح ص ٤٦٦، وفي الأصل «اللفظ»، وهو تصحيف.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل وأثبته من مقدمة ابن الصلاح ص٤٦٦، والتقريب والتيسير للنووي ص١١١، وسيعيده المؤلف بعد قليل.

خالد الطَرَسُوسيُّ.

ومن غريب الاتفاق محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ماتوا في سنة واحدة، وكل منهم في عشر المائة، وهم: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباري البُنْدَارُ، والحافظ أبو عمرو بن محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري، وأبو بكر محمد بن جعفر بن كنانة البغدادي، ماتوا سنة ستين وثلاثمائة.

ومنها الاتفاق في الكنية والنسبة معًا؛ نحو: أبي عمران الجَوْنِيِّ، رجلان، الأول بصري، وهو أبو عمران عبد الملك بن حبيب الجَوْنِيُّ التابعي المشهور، وسُمِّي عبد الرحمن ولم يتابع من سماه على ذلك، والثاني أبو عمران موسى بن سهل بن عبد الحميد الجَوْنِيُّ، روى عن [١٣أ] الربيع بن سليمان وطبقته وهو بصري سكن بغداد، ومن ذلك ما ذكره الخطيب أبو عمر الحوضي اثنان. (١)

ومن ذلك الاتفاق في الاسم واسم الأب والنسبة، محمد بن عبد الله الأنصاري، اثنان: الأول القاضي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري شيخ البخاري، والثاني أبو سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري مولاهم بصري أيضًا، ضعفه العقيلي وغيره. (٢)

وإلى هذه الأقسام أشار الإمام ابن فرح الإشبيلي في منظومته، فقال:

فَمُتَّفِقٌ جِسْمِي وَسُهْدِي وَعَبْرَتِي وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي المُبَلْبَلُ (٣)

(١) ينظر: المتفق والمفترق للخطيب البغدادي ٣/ ٢١١٩ـ ٢١٢٠ رقم ١٥٧١.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٤٦٢-٤٦٩، والتقريب والتيسير للنووي ص١١٠-١١٢، والمنهل الروي لابن جماعة ص١٢٧ـ١٣٠، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص١٥٧-١٥٨، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ٢/ ٦١٤-٦٢١، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي٢/ ٢٥٨-٢٧٣، وفتح المغيث للسخاوي ٤/ ٢٦٦-٢٨٢،وتدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٨٢٠ -٨٤٣.

(٣) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٦٠.

مطلب: معرفة الحديث المؤتلف والمختلف:

وأما الحديث المؤتلف والمختلف: أعني المؤتلف خطًّا المختلف لفظًا من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوهما، وإن لم يعرف المحدث هذا صار غبيًّا بأحوال الحديث وافتضح؛ ولذلك صنَّف فيه أهل الفن كُتبًا مفيدة، فمن ذلك: كَرِيزٌ وكُرَيْزٌ: أولهما: بالفتح في خزاعة، وثانيهما: بالضم في عبد شمس بن عبد مناف.

ومنه حزام بالزاي في قريش، وحرام بالراء المهملة في الأنصار. [١٣ب]

ومنه ما قال الخطيب الحافظ: العيشيون بالشين المعجمة وقبلها مثناة تحتية بصريون، والعبسيون بالموحدة كوفيون، والعنسيون بالنون والسين المهملة [شاميون] (١)

ومنه السَّفْرُ بإسكان الفاء والسَّفَرُ بفتحها والكنى من ذلك بالفتح وغيرها بالإسكان، ومن المغاربة من سكن الفاء من أبي السَّفْرِ سعيد بن يُحْمِدَ، وذلك خلاف قول أهل الحديث، قاله الدارقطني (٢)

وإليه أشار ابن فرح في منظومته بقوله:

وَمُؤْتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمُخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ آمَلُ (٣)

(١) ساقط من الأصل وأثبته من مقدمة ابن الصلاح ص٤٥٢، والتقريب والتيسير للنووي ص١٠٦، ورسوم التحديث في علوم الحديث للجعبري ص١٧٧، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ٢/ ٥٩٧، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي٢/ ٢٢١-٢٢٢.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٤٥٠-٤٦٢، والتقريب والتيسير للنووي ص١٠٦-١١٠، ورسوم التحديث في علوم الحديث للجعبري ص١٧٥-١٨٥، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص١٥٦-١٥٧، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ٢/ ٥٩٢-٦١٣، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/ ٢١٦-٢٥٧، وفتح المغيث للسخاوي ٤/ ٢٢٦-٢٦٦، وتدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٧٩٠-٨٢٠،والمؤتلف والمختلف للدارقطني ٣/ ١١٨٥.

(٣) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٦٠.

مطلب: معرفة الحديث المسند:

وأما الحديث المسند، فقد اختلف العلماء في حده، فقال ابن عبد البر: هو ما رُفع عن النبي ﷺ خاصة متصلًا كان أو منقطعًا. (١)

فطريق الاتصال مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، وطريق الانقطاع مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ؛ فهذا مسند لإسناده إلى النبي ﷺ، وهو منقطع لعدم سماع الزهري عن ابن عباس، فحينئذٍ يستوي المسند المرفوع.

وقيل: المسند هو [١٤أ] الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، قال ابن الصلاح: وأكثر استعمال ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ خاصة، وقيل: المسند ما رُفع إلى النبي ﷺ بإسناد متصل، وبه جزم الحاكم النيسابوري، وحكاه ابن عبد البر قولًا للبعض دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم، وفي الحديث المسند خلاف غير هذا، والله أعلم. (٢)

مطلب: معرفة الحديث المعنعن:

وأما الحديث المعنعن وهو الرواية بلفظ من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع، وهو من قبيل الإسناد المتصل على الصحيح بشرط سلامة الراوي له بالعنعنة من التدليس، وثبوت ملاقاته للمروي عنه بها. (٣)

وإلى هذين القسمين أشار ابن فرج فقال:

خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَدًا وَمُعَنْعَنًا فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الهَوَى يَتَحَلَّلُ (٤)

---

(١) ينظر: التمهيد لابن عبدالبر١/ ٢١.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١١٣ - ١١٥، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٣٢-١٣٥، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ١٩٩-٢٠٠.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٣٩-١٤٧، والتقريب والتيسير للنووي ص٣٧، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢١٩-٢٢٦، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٤٤-٢٥٠.

(٤) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٦١.

وقال بعضهم: المعنعن هو الذي يُقال في حقه فلان عن فلان عده بعض الناس من قبيل المرسل، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه من قبيل المتصل، حكاه أبو عمرو الداني إجماعًا.(١)

مطلب: معرفة الحديث الموضوع:

وأما الحديث الموضوع: فهو الخبر إما أن يجب تصديقه وهو ما نص الأئمة على صحته، وإما أن يجب تكذيبه وهو ما نصوا على وضعه، أو يتوقف فيه لاحتمال الصدق والكذب كسائر الأخبار.(٢)

ولا تحل رواية الحديث الموضوع للعالم بحال في أي معنى كان إلا مقرونًا ببيان [١٤ب] الموضوع.

ويُعرف بإقرار واضعه، أو ركاكة ألفاظه، وبالوقوف على غلطه كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: «**من كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بالنَّهَارِ**».(٣)

قيل: كان الشيخ يحدث في جماعة فدخل رجل حسن الوجه فقال الشيخ في أثناء

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٣٩.

(٢) قلت : الحديث الموضوع هو الخبر المختلق المكذوب علي النبي ﷺ، أو على من بعده من الصحابة أو التابعين ، وإذا أطلق الموضوع ينصرف إلى المفترى المكذوب على النبي ﷺ. ينظر : فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣١٠- ٣١١، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٣٢٣، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث ـ د/ محمد أبو شهبة ص ٣١٩ – ٣٢٠، وبلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال ـ د/ محمد بكار ص ٢٨٧.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في قيام الليل ٢/ ٣٥٨ رقم ١٣٣٣، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**من كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بالنَّهَارِ**»، ومتن هذا الحديث موضوع على سبيل الغلط لا التعمد، وأخرجه تمام بن محمد في فوائده ٢/ ١٢٨ رقم ١٣٢٩، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٤/ ٤٧١ – ٤٧٤ رقم ٢٨٣٠، وذكر البيهقي أن محمد بن عبد الله بن نمير قال في ثابت بن موسى أنه شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة، وأنه غلط في هذا الحديث، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه.

حديث: «**من كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بالنَّهَارِ**».

والواضعون أصناف، أعظمهم ضررًا مَن انتسب إلى الزهد من أهل التصوف؛ فوضع احتسابًا، ووضعت الزنادقة جملًا، ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عُوَارها ومحو عارها، والحمد لله تعالى.

وقد ذهبت الكرامية والطائفة المبتدعة ـ قاتلهم الله تعالى ـ إلى جواز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، ومنه ما روي عن أبي عصمة نوح بن مريم أنه قيل له: مِنْ أَيْنَ لَكَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، في فَضَائِلِ القُرْآنِ سُورَةً سُورَةً؟ فقالَ: «إنِّي لَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ القُرْآنِ واشْتَغَلُوا بِفِقْهِ أبي حَنِيْفَةَ النُّعمَان، ومَغَازِي مُحَمَّدِ بنِ إسْحَاقَ، فَوَضَعْتُ هذهِ الأَحَادِيْثَ حِسْبَةً». (١)

قال العلماء: وقد أخطأ المفسرون في إيداعها تفاسيرهم إلا من عصمه الله، ومما أودعوه فيها [١٥أ] أنه قال ﷺ حين قرأ: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾[النجم] (٢) إن مناة: صخرة كانت لهذيل وخزاعة أو لثقيف، وهي فعلة من مناة إذا قطعه، فإنهم كانوا يذبحون عندها القرابين، ومنه منى، وقوله: ﴿ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ صفتان للتأكيد؛ كقوله: ﴿بِطَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[الأنعام:٣٨]، أو الأخرى من التأخير في الرتبة. (٣)

«تلك الغرانيق» جمع الغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون، والمراد بالغرانيق الأصنام العلى تأنيث الأعلى: «وَإِنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرتَجى»، على صفة المضارع المجهول من الارتجاء.

[وكذا ما أورده الأصوليون من قوله ﷺ: «**إذا روي الحديث عني فاعرضوه على كتاب**

(١) ينظر: المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم ص٥٤، ومقدمة ابن الصلاح ص٢٠٧، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٨٤-٨٦.

(٢) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٨٦.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٥/ ١٥٩.

الله تعالى، فإن وافقه فاقبلوه وإن خالفه فردوه»[(١)]. [(٢)]

قال الخطابي: وضعَته الزنادقة، ويدفعه: «**أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**». [(٣)]

وقد صنَّف ابن الجوزي في الموضوعات مُجَلَّدَات، قال ابن الصلاح: أودع فيها كثيرًا من الأحاديث الضعيفة مما لا دليل على وضعه، وحقها أن تُذكر في الأحاديث الضعيفة. [(٤)]

ومن أئمة الحديث مَن قال: الموضوع شر الضعيف وهو المكذوب، ويقال فيه المختلق؛ لأن واضعه اختلق وضعه.

ولا تجوز رواية الحديث الموضوع في أي حال إلا مبينًا بالوضع بأن يقول راويه: هذا موضوع. [(٥)]

وعن سفيان: ما ستر الله أحدًا يكذب في حديث رسول الله [١٥ب] ﷺ.

وعن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: لو هَمَّ رجل في السَّحَر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون فلان كذاب.

وقيل له: هذه الأحاديث الموضوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر]. [(٦)]

---

(١) ذكره الصغاني في الموضوعات ص ٧٦، ومرعى الكرمي في الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة ص ١٢١رقم١٥٢، وقال الخطابي في معالم السنن ٤/ ٢٩٩ « وأما ما رواه بعضهم أنه قال إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فخذوه وإن خالفه فدعوه فإنه حديث باطل لا أصل له، وقد حكى زكريا بن يحيى الساجي عن يحيى بن معين أنه قال هذا حديث وضعته الزنادقة».

(٢) ساقط من الأصل، وأثبته من الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث للجرجاني ص٤٦-٤٧.

(٣) أخرجه أبوداود في سننه كتاب السنة باب في لزوم السُّنَّة ٧/ ١٣رقم ٤٦٠٤ من حديث المقدام بن مَعْدي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسنده صحيح. وينظر: معالم السنن للخطابي ٤/ ٢٩٩.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٢٠٤، والديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث للجرجاني ص٤٧.

(٥) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٣٠٦-٣٠٧.

(٦) ذكر العراقي أن من قال: لو هَمَّ رجل في السَّحَر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون فلان كذاب، ومَن قيل له: هذه الأحاديث الموضوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة، هو عبد الله بن المبارك، وأن ما قاله عبد الرحمن بن مهدي هو: لو أنَّ رجلًا هَمَّ أنْ يكذبَ في الحديثِ، لأسقَطَهُ اللهُ تعالى. ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٣١٠-٣١١.

وبالجملة يُعرف الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، ولأرباب العلم بالحديث ملكة يُميِّزون بها ذلك، وإنما يقوم بذلك منهم مَن يكون اطلاعه تامًّا وذهنه ثاقبًا وفهمه قويًّا، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك ممكنة، اللهم اجعلنا ممن ميَّزتهم واحشرنا معهم.

والواضعون للأحاديث أصناف، منهم مَن يخترع المروي، ومنهم مَن يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الإسرائيليات، ومنهم مَن يأخذ حديثًا ضعيف الإسناد فيركب له إسنادًا صحيحًا؛ ليروج، وربما غلط إنسان فوقع في شبه الوضع كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: «**من كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ**...» إلخ.

والحامل للواضع على الوضع إما عدم الدين كالزنادقة، أو غلبة الجهل كبعض المتعبدين، أو فَرْط العَصبيَّةِ كالمقلدين، أو اتباع هوى [١٦أ] بعض الرؤساء، أو الإغراب لقصد الاشتهار، وكل ذلك حرام بإجماع من يُعتد به. (١)

ثم إن من الواضعين مَن هو معروف بالفسق والكذب، ومنهم مَن هو مستور الحال، ومنهم مَن هو معروف بالزهد والورع لا بالعلم، ومنهم مَن هو معروف بعكس هذا، ومنهم مَن هو معروف بجميعها، وهو أسوأهم وأشرهم؛ لاقتداء عامة الخلق بأمثال ذلك، فهم من الضالين المضلين، وإليه أشار بعض علماء هذا الفن، فقال: وأعظمهم ضررًا مَن انتسب إلى الزهد.

ومنهم مَن قصد بوضعه الأحاديث إضلال الناس كعبد الكريم بن أبي العرجاء وبَيَان، فالأول ضَرب عنقه محمد بن سليمان بن علي، والثاني قتله خالد الْقَسْرِيُّ. (٢)

---

(١) ينظر: نزهة النظر لابن حجر ص٩١.

(٢) مراد المصنف أن هناك صنفًا من الوضاعين قصدوا بوضعهم الأحاديث إضلال الناس وهدم الدين؛ ومن هؤلاء عبد الكريم بن أبي العرجاء، والذي قتله محمد بن سليمان بن علي العباسي أمير البصرة، ومنهم أيضًا بَيَان بن سمعان، والذي قتله خالد القَسْرِيُّ، ومنهم: الحارث الكذاب الذي ادعى النبوة، ومحمد بن سعيد المصلوب، والمغيرة بن سعيد الكوفي، وغيرهم. ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٣٠٧-٣٠٨، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٣١٦-٣١٧.

وروى العقيلي بسنده إلى حماد بن زيد قال: وضعتْ الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث. (١)

ومنهم مَن وضع الحديث انتصارًا لمذهبه كالروافض قاتلهم الله، ومنهم مَن وضع ما يوافق فعل الأمراء وآراءهم؛ كغياث بن إبراهيم وضع للمهدي في حديث: «**لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حَافِرٍ**». (٢)

فزاد فيه «أَو جَناحٍ»، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد [١٦ب] ذلك وأمر بذبحها؛ أي الحمام. (٣)

وفيه أن اللعب به حرام لأنه يتأذى باللعب به، والأذية ليست بجائزة خصوصًا لعب الأطفال بالحمام، فإنه مفسدة كبرى، وإلى ذلك أشار السيد عمر بن الفارض رَحِمَهُ ٱللَّهُ في منظوماته فقال:

كعُصْفُورَةٍ في يد طِفْلٍ يُهِينُهَا تُقَاسِي حِيَاضَ المَوْتِ وَالطِّفْلُ يَلْعَبُ
فَلَا الطِّفْلُ ذُو عَقْلٍ يَرِقُّ لِحَالِهَا وَلَا الطَّيْرُ مَطْلُوقُ الجَنَاحَيْنِ يَهْرُبُ (٤)

عصمني الله وإياكم من الزلل واتباع الأهواء.

مطلب: معرفة الحديث المبهم:

وأما الحديث المبهم فهو ما جاء من غير مُسمى؛ نحو سفيان عن رجل عن الأزهري.

---

(١) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي١/ ١٥.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد باب في السبق ٤/ ٢١ رقم ٢٥٧٤من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وسنده صحيح، والترمذي في سننه كتاب الجهاد باب ما جاء في الرهان والسبق ٣/ ٣١٨ رقم ١٧٠٠، والنسائي في سننه كتاب الخيل باب السبق ٦/ ٢٦٦ رقم ٣٥٨٥، ورقم ٣٥٨٦، ورقم ٣٥٨٧، وابن ماجه في سننه كتاب الجهاد باب السبق والرهان ٤/ ١٣١ رقم ٢٨٧٨.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٢٠٠-٢٠٧، والتقريب والتيسير للنووي ص٤٦-٤٧، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٣٠٥-٣١٩، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٠٩-٣٣٥، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٣٢٣-٣٤٢.

(٤) مجاني الأدب في حدائق العرب لشيخو ٣/ ٩٢.

وقال بعضهم: هو ما أُبهم ذكره في الحديث أو في الإسناد، فمن ذلك حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن امرأة سألت رسول الله ﷺ عن غسلها من الحيض، فقال: «**خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا**». (١)

وفي رواية: «**فَتَوَضَّئِي بِهَا**». ذكره البخاري. (٢)

فهذه المرأة المبهمة اسمها أسماء بنت شكل، وهو الصحيح؛ لثبوت ذلك في بعض طرق الحديث في صحيح مسلم والبخاري. (٣)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحيض باب دلك المرأة نفسها إذ تطهرت من المحيض وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع أثر الدم ١/ ٧٠ رقم ٣١٤، ومسلم في صحيحه كتاب الحيض باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم ١/ ٢٦٠-٢٦٢ رقم ٣٣٢.

(٢) أخرجها البخاري في صحيحه كتاب الحيض باب غسل المحيض ١/ ٧٠ رقم ٣١٥، ومسلم في صحيحه كتاب الحيض باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم ١/ ٢٦١ رقم ٣٣٢.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٤٧٩-٤٨٣، والتقريب والتيسير للنووي ص١١٥-١١٦، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي٢/ ٢٨٧-٢٩٣، ونزهة النظر لابن حجرص١٢٥، وفتح المغيث للسخاوي ٤/ ٢٩٨-٣٠٤، وتدريب الراوي للسيوطي٢/ ٨٥٣-٨٦٥.

مطلب معرفة الحديث الغامض [١]:

وأما الحديث الغامض: فهو ما تكون صورته صورة المتصل، ولا يكون [١٧أ] كذلك، مثاله رواه عبد الرازق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنْ [وَلَّيْتُمُوْهَا]** [٢] **أبا بكرٍ [فقويٌّ]** [٣] **أمينٌ...**». الحديث [٤]

فهذا صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين؛ لأن عبد الرازق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضًا من أبي إسحاق وإنما سمعه من شريك عن أبي إسحاق. [٥]

وقال بعضهم: الحديث الغامض حديث رواه النسائي من رواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود قال: «**أَصَابَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى أَصْبَحَ**». [٦]

---

(١) مصطلح الحديث الغامض اقتبسه المصنف من قول ابن فرج الإشبيلي في منظومته :

وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحًا أَطَوَّلُ

ولم يتداوله المحدثون في كتب المصطلح والمراد به الحديث المنقطع والذي في سنده انقطاع وقد أطلق عليه المصنف الحديث الغامض لغموض انقطاع سنده حيث إن الحديث يكون ظاهره الاتصال وبالبحث والتفتيش نقف على انقطاع في سنده.

(٢) ما بين المعكوفتين أثبته من مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٢ـ١٣٣،وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/ ١١٥ـ١١٦ وفي الأصل: «وليتم» وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعكوفتين أثبته من مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٢-١٣٣، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/ ١١٥-١١٦، وفي الأصل: «فقولوا»، وهو تصحيف.

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل ٦/ ٥٤١-٥٤٢ ترجمة رقم ١٤٦٣، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٤/ ٤٨٤ ترجمة رقم ١٦٥٨، والحاكم في المستدرك كتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ٣/ ١٥٣ رقم ٤٦٨٥.

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٣٢-١٣٥، والتقريب والتيسير للنووي ص٣٥-٣٦، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢١٥-٢١٦، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٩٥-١٩٨، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٣٥-٢٤٠.

(٦) أخرجه النسائي في السنن الكبرى كتاب الصيام ٣/ ٢٨٣ رقم ٣٠٠٢ من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث في سنده انقطاع؛ فإن القاسم بن محمد التيمي لم يدرك عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإن القاسم لم يدرك ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإلى ما يتعلق بهذين القسمين أشار العلامة ابن فرح الإشبيلي في منظومته بقوله:

وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَم الحُبِّ فَاعْتَبِرْ وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحًا أَطَوَّلُ [1]

مطلب: معرفة الحديث العزيز والحديث الغريب:

وأما الحديث العزيز والحديث الغريب، فالغريب من الغرابة والغربة، يقال: أَغْرَبْتُه وغَرَّبْتُه إِذَا نَحَّيْتَه وأبْعَدْتَه، والغَرْب: البُعْد، كذا ذكره في النهاية. [2]

قيل: والغريب [١٧ب] كحديث الزهري وأشباهه ممن يجمع على صفة المجهول؛ أي يحفظ ويضبط حديثه لعدالته وضبطه إذا انفرد عنهم بالحديث، وعنهم رجل أي راو يسمى غريبًا [3]، ولا يخفى عليك أن هذا الكلام ليس على ما ينبغي، والأوْلى أن يُقال: الغريب هو ما تفرد راو بروايته عمن يجمع حديثه، كالزهري وأشباهه، وإنما سمي غريبًا لأنه كالغريب الوحيد الذي لا أهل له عنده، أو لبُعده عن مرتبة الشهرة، فضلًا عن التواتر.

والغريب مطلقًا إما صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح؛ كصحيح البخاري ومسلم مثلًا، أو غير صحيح؛ وهو الأغلب، يعني أن أكثر الغرائب غير صحيح، وكذا قال الإمام أحمد بن حنبل غير مرة «لَا تَكْتُبُوا هذِهِ الأحاديثَ الغرائبَ، فإنَّها مَنَاكِيرُ، وعَامَّتُها عَنِ الضُّعَفاءِ». [4]

والغريب أيضًا: إما غريب متنًا أو إسنادًا، وهو أي حديث تفرَّد برواية متنه واحد، يعني لم يرو متنه إلا واحد بأن يرويه صحابي واحد ولم يرو عنه إلا واحد، أو غريب الإسناد لا المتن، كحديث يُعرف متنه عن جماعة من الصحابة إذا انفرد واحد من الرواة بروايته [١٩أ]

(١) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٦٢.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/ ٣٤٩.

(٣) أي: أن الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يسمى عزيزًا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثًا سمي مشهورًا. ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧٤.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٣٧٤.

عن الصحابي، وهو غريب من هذا الوجه، ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، ومنه قول الترمذي: غريب من هذا الوجه. (١)

ولا يوجد ما هو غريب متنًا لا إسنادًا إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة، فإنه يصير غريبًا مشهورًا، وغريبًا متنًا لا إسنادًا، بالنسبة إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر.

ولا يبعد أن يقال على قياس ما ذكرت أن الغريب متنًا لا إسنادًا هو حديث لا يرويه عن رسول الله ﷺ إلا صحابي واحد، ويرويه عنه جماعة كثيرة. (٢)

والعزيز من العزة، قال في النهاية: والعِزَّة فِي الأصل: القُوَّة والشِّدَّة والغَلَبة، يُقَال: عَزَّ يَعِزُّ أَعِز بِالْكَسْرِ إِذَا صارَ عَزِيزًا، وعَزَّ يَعَزُّ بِالْفَتْحِ إِذَا اشتَدَّ. (٣)

مطلب: معرفة الحديث المشهور:

وأما الحديث المشهور: وهو ما رواه جماعة، وعلى هنا ما فوق الثلاثة يسمى مشهورًا، ووجه التسمية ظاهر، وينبغي أن يعلم أن هذا الذي ذكرته في تفسير المشهور أخص مطلقًا مما ذكر سابقًا. (٤)

وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار ابن فرح الإشبيلي فقال: [١٩ب]

عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورُ أَوْصَافِ المُحِبِّ التَّذَلُّلُ

غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ وَحَقِّكَ عَنْ دَارِ الْقِلَى مُتَحَوَّلُ (٥)

(١) ذكر ذلك الترمذي في سننه في مواضع كثيرة.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٣٧٤-٣٧٥، والتقريب والتيسير للنووي ص٨٦، والمنهل الروي لابن جماعة ص٥٥-٥٦، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي٢/ ٧٢-٧٩، وفتح المغيث للسخاوي ٤/ ٣-٧، وتدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٦٣٢-٦٣٧.

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير٣/ ٢٢٨.

(٤) ينظر: نزهة النظر لابن حجر ص٤٩-٥٠، وفتح المغيث للسخاوي ٤/ ٩-١٥، وتدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٦٢١-٦٣٢ ولمعرفة المزيد في الحديث المشهور ينظر ص ٥١.

(٥) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٦٣.

أقول: اشتمل هذان البيتان على مسائل من علوم أصول الحديث؛ أولها: الغريب، وهو الذي ينفرد به بعض الرواة أو الحديث الذي ينفرد به بعضهم بأمر لا يشركه فيه غيره، إما في متنه وإما في إسناده، قال الحاكم: وقال ابن منده الغريب كحديث الزهري وقتادة وغيرهما ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبًا، فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا يسمى عزيزًا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثًا سمي مشهورًا، وكذلك قال محمد بن طاهر. (١)

مطلب: معرفة الحديث المتواتر:

وأما الحديث المتواتر وهو أي حديث بلغت رواته في الكثرة مبلغًا أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، والتواتر من الوتر وهو التعاقب، والمناسبة في النقل ظاهرة.

ثم اعلم أن أهل الحديث لا يذكرون شروط المتواتر ولم يفصلوها؛ لأنه على هذه الكيفية ليس من درجات علم الإسناد؛ لأنه يُبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه [٢٠أ] ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يُبحث عن رجاله، بل يبحث عن العمل به من غير بحث. (٢)

مطلب: معرفة الحديث المقطوع والمنقطع والفرق بينهما:

وأما الحديث المقطوع والمنقطع، فهو الموقوف على التابعي، ويجمع على مقاطع ومقاطيع، ويعبر به عن المنقطع، كما وجد في كلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكلام أبي القاسم الطبراني، وأبي بكر الحميدي، وأبي الحسن الدارقطني، والمنقطع قال بعضهم هو عينه، لكنهم قالوا فيه هو ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوف عليهم، وليس

(١) ينظر: شروط الأئمة لابن طاهر المقدسي ص ٢٣ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٣٧٤، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/ ٧٢ـ٧٣.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٣٧٢ -٣٧٣، والتقريب والتيسير للنووي ص٨٥-٨٦، والمنهل الروي لابن جماعة ص٥٥، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي٢/ ٨١-٨٤، ونزهة النظر لابن حجر ص١٩٨، وتدريب الراوي للسيوطي٢/ ٦٢٦-٦٣٢.

بحجة. [١]

وإلى ذلك أشار العلامة ابن فرج الإشبيلي فقال:

فَرِفْقًا بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَا لَهُ إِلَيْكَ سَبِيلٌ لا وَلا عَنْكَ مَعْدِلُ [٢]

قال العلماء: ويعبر عن المنقطع بالمقطوع، كما وجد في كلام الإمام الشافعي، كما يُعلم مما مر. [٣]

أقول: اعلم أيها الواقف على ما رقمته من تلك الكلمات أن الإسناد خصيصة فاصلة من خصائص هذه الأمة، وسنة تابعة، عن عبد الله بن المبارك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء. [٤]

وطلب العلو فيه سنة أيضًا؛ ولهذا تُستحب الرحلة فيه، ذكره البخاري. [٥][٢٠ب]

مطلب: بيان معرفة الحديث المقلوب:

وأما الحديث المقلوب: فهو نحو حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع ليصير بذلك غريبًا مرغوبًا فيه، وحديث البخاري حين قدم بغداد وامتحان الشيوخ له بقلب الأسانيد فهو مشهور بين أرباب هذا الفن، وتفصيله على ما في الخلاصة ما روي أن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قدم بغداد، فاجتمع قوم من أصحاب الحديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه، فلما فرغوا من إلقائها التفت إليهم فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، فأذعنوا إليه

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١١٩، والتقريب والتيسير ص٣٤، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ١٨٥-١٨٧، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢١٨-٢١٩.

(٢) ينظر: زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح لابن جماعة ص٢٦٣.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١١٩.

(٤) ينظر: مقدمة مسلم في صحيحه ص١٥، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص٦، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي٢/ ٢٠٠.

(٥) ذكر ابن الصلاح في مقدمته ص٣٦٣ أن طلب العلو في الإسناد سنة؛ ولذلك استحبت الرحلة فيه، وحكى ابن الصلاح عن الإمام أحمد بن حنبل قوله: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف.

بالفضل. [1]

وهو ما يكون الطعن فيه بكذب الراوي في الحديث النبوي والحُكم عليه بالوضع، إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يصدق الكذوب، ومن شأنه أن يتوقف فيه يقال لا يجب تصديقه ولا تكذيبه. [2]

(١) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص٨٣.

قلت : هناك تعريف آخر للخبر المقلوب أكثر وضوحًا، وقد ذكره الأستاذ الدكتور نور الدين عتر فقال : المقلوب في اصطلاح المحدثين : هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئًا بآخر في السند أو المتن سهوًا أو عمدًا، ثم قال الأستاذ الدكتور نور الدين عتر معقبًا على تعريفه : وهذا فيما يبدو لنا أضبط تعريف للمقلوب. ينظر : منهج النقد في علوم الحديث ـ د/ نور الدين عتر ص ٤٣٥.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٩٤-٢٠٠، والتقريب والتيسير للنووي ص٤٧، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٣١٩-٣٢٣، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٣٤٢-٣٤٧.

قلت: هذه العبارة متعلقة بالحديث الموضوع وليس بالحديث المقلوب وقد ذكرها ابن حجر في نزهة النظر ص٢٢٣ـ٢٢٤ ومراد ابن حجر أن الحديث الموضوع هو ما يكون الطعن فيه بكذب الراوي في الحديث النبوي ، وإنما يكون ذلك بطريق الظن الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يصدق الكذوب، ومن شأنه أن يتوقف فيه يقال لا يجب تصديقه ولا تكذيبه ولعل المصنف قد ذكر تلك العبارة في معرض حديثه عن الحديث المقلوب سهوًا لا عمدًا.

مطلب: بيان معرفة الحديث المُصَحَّف [١]:

قد يكون في الراوي؛ كحديث شعبة عن العوام بن مزاحم بالزاي والحاء، وقد يكون في الحديث، كقوله ﷺ: «**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ**». [٢]

صحَّفه بعضهم فقال: « **مَنْ [٢١أ] صَامَ شَيْئًا مِنْ شَوَّالٍ** »، صحَّفه بعضهم، فقال شيئًا بالمعجمة. [٣]

مطلب: معرفة الحديث المعلل:

وأما الحديث المعلل، فهو ما فيه أسباب خفية غامضة قادحة، والظاهر السلامة، ويُستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره، مع قرائن تنبِّه الغافل على إرساله في الموصول؛ أو وقف في [المرفوع] [٤]، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم، بحيث

---

(١) قلت : عرفه السخاوي بأنه تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها. وعرفه ابن حجر بأنه تغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق. وقد كان معظم المؤلفين في المصحف في الحديث لا يفرقون بين ما إذا كان التصحيف بتغيير النقط أو بالشكل، فالكل عندهم تصحيف، وأول من فرق بينهما فيما نعلم الإمام الحافظ ابن حجر حيث قال : فإن كان ذلك ـ أي التغيير ـ بالنسبة إلى النَقْط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل ـ أي الحركات والسكنات ـ فالمحرف. وهي تفرقة تدل على الدقة لدى الإمام الحافظ ابن حجر. وأكثر ما يقع التصحيف أو التحريف في المتون، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد، ولا يجوز تعمد تغيير صورة المتن مطلقًا، ولا الاختصار منه بالنقص، ولا إبدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف له إلا لعالم بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني. ينظر : نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر ص ١١٨-١١٩، وفتح المغيث للسخاوي ٤/ ٥٧-٥٨، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث ـ د/ محمد أبو شهبة ص ٤٧٨-٤٧٩.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصيام باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعًا لرمضان٢/ ٨٢٢ رقم ١١٦٤ من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٣٨٣- ٣٨٩، والتقريب والتيسير للنووي ص٨٩-٩٠، والمنهل للروي لابن جماعة ص٥٦-٥٧، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن٢/ ٤٦٩-٤٧٩، وتدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٦٤٨-٦٥١.

(٤) ما بين المعكوفتين أثبته من الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص ٧٨ ، وفي الأصل «الموضوع»، وهو تصحيف.

يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد، فيتوقف [فيه] [1]، وكل ذلك مانع عن الحكم بصحة ما وُجد ذلك فيه. [2]

وقد يُطلق اسم العلة على الكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك، وقد أطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح؛ كإرسال ما وصله الثقة الضابط، كما قال من الصحيح ما هو صحيح معلل، وكما قال الآخر من الصحيح ما هو صحيح شاذ، ويدخل في هذا حديث يعلى بن عبيد: «**الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا**». [3]

إسناده متصل عن العدل الضابط، وهو معلل، والمتن صحيح؛ لأن عمرو بن دينار وضع موضع أخيه عبد الله بن دينار، وهكذا رواه الأئمة عن أصحاب الثوري عنه فوهم يعلى. [4]

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل وأثبته من الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص ٧٨.

(٢) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص ٧٨.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٢/ ٤٤٨ رقم ١٣٦٢٩ من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٨٦-١٩١، والتقريب والتيسير للنووي ص٤٣-٤٤، والمنهل للروي لابن جماعة ص٥٢، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/ ٢١١-٢٢٠، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٧٢-٢٨٩، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٧٣-٢٨٩، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٩٤-٣٠٧.

مطلب: معرفة الحديث المضطرب:

وأما الحديث المضطرب، فهو ما اختلفت الرواة فيه فما [٢١ب] اختلف الروايتان إن ترجحت إحداهما على الأخرى بوجه؛ نحو أن يكون راويهما أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، فالحُكم للراجح، فلا يكون مضطربًا وإلا فمضطرب. (١)

وبقية الأقسام مندرجة فيما ذكرتُ، ولا حاجة إلى ذكرها لدخولها فيما رقمناه.

(١) قلتُ : مراد الشارح أن الحديث المضطرب هو الحديث الذي يُروى من قبل راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية ولا مرجح بينهما، ولا يمكن الجمع بينهما. ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص١٩٢-١٩٣، والتقريب والتيسير للنووي ص٤٥، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي٢/ ٢٢٤، وفتح المغيث للسخاوي١/ ٢٩٠-٢٩٦، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٣٠٨-٣١٤.

خاتمـــة

نسأل الله حسنها، والموت على حُسن الخاتمة هو المرجو من الله تعالى.

ينبغي لمَن تعلق بهذا الفن أن يتعلم التمييز؛ أعني تمييز الأحاديث بعضها من بعض كما تقدم في أوائل هذه العجالة، فيجب على المتكلم بالأحاديث التثبت فيها، فقد أخطأ غير واحد في تخريجهم بما لا يخرج، ويجب أن يكون الراوي بالغًا مسلمًا سليمًا من أسباب الفسق وقواطع المروءة، وأن يكون ضابطًا متيقظًا غير مغفل ولا ساهٍ ولا شاكٍ في حالتي التحمل والأداء، فإن حدَّث من حفظه ينبغي كونه حافظًا، وإن حدَّث من كتابه ينبغي أن يكون ضابطًا له، وإن حدَّث بالمعنى ينبغي أن يكون عارفًا بما يختل به المعنى، ولا تشترط الذكورة ولا الحرية ولا العلم بفقهه وغريبه، ولا يشترط البصر ولا العدد، وأن يكون عدلًا؛ وتُعرف [٢٢أ] العدالة بتنصيص عدلين أي تصريحهما عليها؛ أي على العدالة، وتُعرف أيضًا بالاستفاضة؛ أي الاشتهار، فمن اشتُهرت عدالته بين أهل النقل وغيرهم من العلماء وشاع الثناء عليه بها كفى، ويُعرف الضبط بأن تُعتبر روايته برويات الثقات المعروفين بالضبط؛ أي بمروياتهم، فإن وافقتهم؛ أي وافق مروياته بمروياتهم فالموافقة بينهم باعتبار موافقة مروياتهم غالبًا، أو كانت مخالفة لهم تارة عُرف كونه ضابطًا ثبتًا، والاشتهار بين أرباب الحديث بقراءة الصحيحين وبقية الكتب الستة، فهذا اشتهار كلي، ولا تُقبل رواية مَن عُرف بالتساهل في السماع والإسماع بالقول والاشتغال في كلتا الحالتين السماع والإسماع، ولا تُقبل رواية مَن يكون كثير السهو، وكذلك رواية مَن يُكثِر من الشواذ والمناكير، وكذلك مَن غلط في حديثه فتبين غلطه وأصر فلم يرجع، قيل: تسقط عدالته فلا تعتبر روايته. (١)

وقال ابن الصلاح: هذا إذا كان على وجه العناد، أما إذا كان على وجه التنفير في البحث والمناظرة، فلا تسقط عدالته. (٢)[٢٢ب]

---

(١) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص١٠٠-١٠١، ١٠٤-١٠٥.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٢٤٠، والمنهل الروي لابن جماعة ص٦٦، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص١٠٥.

والقصد بالسماع بقاء السلسلة في الإسناد المخصوص بهذه الأمة أي أمة نبينا محمد ﷺ.[١]

ويصح تحمُّل الحديث قبل الإسلام؛ بأن يتحمل الحديث من النبي ﷺ ويأخذه منه قبل الإسلام ويبلِّغه بعد الإسلام، وكذلك صح التحمل قبل البلوغ ومنعه قوم، فإن الحسن والحسين وابن عباس وابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تحملوا الحديث قبل البلوغ، ولم يزل الناس يسمعون البيان.

واختُلف في الزمن الذي يصح فيه السماع من النبي قبل خمس، وقد ترجم البخاري في صحيحه فقال: باب متى يصح سماع الصغير، والذي ترجم به البخاري هو محمود بن الربيع.[٢]

قيل: كان ابن أربع سنين، وهذا الذي استقر عليه عمل المتأخرين يكتبون لابن خمس سمع ولمن دونه حضر، وقيل: يُعتبر كل صغير بحاله؛ إذا فهم الخطاب ورد الجواب صححنا سماعه، وإن كان دون خمس.[٣]

ولتحمُّل الحديث طرق:

الأول: السماع من لفظ الشيخ سواء كان إملاء أو تحديثًا من غير إملاء، وهذا أرفع الطرق عند الجماهير، وإن أرفع العبارات في ذلك «سمعت» لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فإن [٢٣أ] جمع الراوي كأن يقول «سمعنا» فهو دليل على أنه سمعه مع غيره، وقد تكون النون للعظمة، وأجلُّ الروايات «حدثنا» أو «حدثني» أو «أخبرنا» أو «أخبرني» أو «أنبأني» أو «أنبأنا»، هذا هو الشائع عند عامة المحدثين.

ثم: القراءة على الشيخ، ويسميها أكثر المحدثين عَرْضًا؛ لأن المُريد يعرضه على الشيخ سواء قرأ هو أو غيره، وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أو حفظه، وسواء كان الشيخ يحفظه أم لا.

(١) ينظر: المنهل الروي لابن جماعة ص٦٩.

(٢) ينظر: صحيح البخاري١/ ٢٦.

(٣) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص١١٣-١١٤، والمنهل الروي لابن جماعة ص٧٩.

واختَلف الأئمة هل القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظه في المرتبة أو فوقه أو دونه، فنُقل عن أبي حنيفة ومالك ترجيح القراءة على الشيخ، وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة والبخاري، والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ، وهو مذهب الجمهور من أهل المشرق.

أقول: إنما وقع الترجيح من لفظ الشيخ؛ لأن الشيخ خليفة رسول الله ﷺ وسفيره إلى أمته والأخذ منه كالأخذ من النبي ﷺ، كذا قاله في الخلاصة. (١)

ومن أكبر الشروط اللازمة: الإجازة كتابة كانت أو قراءة، ولها شروط وأنواع، منها إجازة معين لمعين؛ كأجزت كتابي الصحيحين فلانًا أو جميع ما اشتمل عليه [٢٣ب] فهرستي، ومنها الإجازة للطفل الذي لم يميز، فإنها صحيحة؛ لأنها إباحة للرواية والإباحة تصح للعاقل وغيره، وتُستحب الإجازة إذا كان المجيز والمجاز له من أهل العلم؛ لأنها توسع يحتاج إليه أهل العلم، وينبغي للمجيز بالكتابة أن يتلفظ بها؛ أي بالكتابة أو بالإجازة، فإن اقتصر على الكتابة صحَّت، نعم القراءة على الشيخ إخبار، لكنها دون الملفوظ بها.

وينبغي للشيخ أن يناول المريد أصل السماع، وتكون المناولة مقرونة بالإجازة، ولهذا النوع صور أعلاها ما يُقرن بالإجازة بأن يدفع المجيز إليه ـ أي إلى المُجاز له ـ أصل سماعه وأن يقول هذا سماعي وروايتي عن فلان أجزتُ لك روايته.

ومنها أن يناول الطالب سماعه للشيخ، ثم يناوله الطالب ويقول الشيخ هو حديثي أو سماعي فاروه عني، ويسمى هذا عَرْض المناولة، وهذه المناولة كالسماع في القوة عند الزهري وطائفة من المحدثين.

ومنها: المكاتبة، والظاهر ـ كما ذكره صاحب المنهل ـ الكتابة بدل المكاتبة، وهي أن يكتب الشيخ لغائب أو حاضر بخطه أن كتاب البخاري ومسلم مثلًا مسموعه فارويهما [٢٤أ] عني أو يأذن بكتبه له. (٢)

---

(١) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص١١٧-١٢٠.

(٢) ينظر: المنهل الروي لابن جماعة ص٧٩-٩٠، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص١١٧-١٣٦، وتدريب الراوي ١/ ٤١٨ـ ٤٩٢.

ومنها معرفة أسماء الرجال أي الرواة، : الصحابي عند المحدثين هو المسلم الذي رأى النبي ﷺ، واللام فيه للعهد، وقال الأصوليون: هو مَن طالت مجالسته معه ﷺ على سبيل التتبع في عقائد الإسلام وأحكامه وأخذها منه. (١)

والتابعي: كل مسلم صحب صحابيًّا.

وقيل: مَن لقيه أي مسلم لقي صحابيًّا فهو تابعي. (٢)

ومنها: البحث عن تفاصيل الأسماء والكُنى والألقاب، وعن تفاصيل المراتب في العلم والورع لهاتين المرتبتين؛ أي الصحابي والتابعي، وما بعدهما تابع التابعي، ومَن بعدهم من السلف والخلف من رواة الحديث ومخرجيه من الأئمة وغيرهم يفضي إلى التطويل.

وها أنا أذكر إن شاء الله تعالى طرفًا لطيفًا من ذلك، فأقول: اعلم أن سِنَّ سيدنا رسول الله ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ثلاث وستون، وقبض النبي ﷺ ضحى الاثنين لثنتي عشر خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى المدينة، وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جمادى الأول منه ثلاث عشرة، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذي الحجة [٢٤ب] سنة ثلاث وعشرين، وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة خمس وثلاثين وهو ابن اثنتين وثمانين سنة، وقيل ابن تسعين، وقيل غيره، وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شهر رمضان سنة أربعين، وهو ابن ثلاث وستين، وقيل أربع، وقيل لخمس، وطلحة في جمادى الأول من ست وستين، قال الحاكم: كان ابن أربع وستين، وسعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين ابن ثلاث وأربع وسبعين، وعبد الرحمن بن عوف سنة اثنين وثلاثين ابن خمس وسبعين، وأبو عبيدة عامر بن الجراح سنة ثمانية عشر ابن ثمان وخمسين.

---

(١) ينظر: التقريب والتيسير للنووي ص٩٢، والمنهل الروي لابن جماعة ص١١١، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص١٤٩، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ٢/ ٤٩١.

(٢) ينظر: التقريب والتيسير للنووي ص٩٤، والمنهل الروي لابن جماعة ص١١٤، والخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص١٥٢، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ٢/ ٥٠٦.

ثم نشرع في ذكر وفاة الأئمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فنقول: تُوفي على صيغة المجهول كما هي اللغة المشهورة.

الإمام مالك بن أنس الأصبحي سنة تسع وسبعين ومائة، ووُلد على صيغة المجهول أيضًا سنة ثلاث وإحدى أو أربع وتسعين، وإنما أشرت بكلمة أو للأقوال المختلفة في تاريخ الولادة.

وتُوفي الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ببغداد سنة خمسين ومائة، وكان أبو حنيفة ابن سبعين.

وتُوفي الإمام الشافعي بمصر سنة أربع ومائتين، ووُلد سنة خمسين ومائة، فولادة الإمام الشافعي عام موت أبي حنيفة وهو ثابت، والقول بأنه وُلد يوم موت أبي حنيفة ليس بثابت. [٢٥أ]

وتُوفي الإمام أحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين ومائتين، ووُلد سنة أربع وستين ومائة.

وقال صاحب المنهل: مات أبو عبد الله أحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين ومائتين ببغداد عن ست أو سبع وسبعين. (١)

فهذا هو تاريخ وفيات الأئمة الأربعة المشهورة.

ثم نشرع في بيان وفيات أصحاب الكتب الستة المعتمدة فنقول: وُلد البخاري ببلدته بخارى يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، ومات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائة بقرية خَرْتَنْك بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء وفتح المثناة من فوق وسكون النون، وعاش اثنين وستين عامًا إلا ثلاثة عشر يومًا.

ومسلم مات بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين.

وأبو داود مات بالبصرة في شوال سنة سبع وسبعين ومائتين، وقيل في شوال في خمس وسبعين ومائتين.

والترمذي في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين، ووُلد سنة تسع ومائتين.

---

(١) ينظر: المنهل الروي لابن جماعة ص١٤٣.

والنسائي مات بمكة ـ وقيل بالرملة ـ سنة ثلاث وثلاثمائة.

وابن ماجه؛ هو أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه بالتخفيف لقب لأبيه يزيد، أحد الأئمة الستة ثقة كبير يُحتج به [٢٥ب]، تُوفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين.

فهذه عدة أسماء الكتب الستة المشهورة بالصحاح، وهكذا وقع في رواية صاحب المنهل وغيره.

والدارقطني: نسبة إلى دارقطن محلة ببغداد خُرِّبت الآن، هو الإمام صاحب التصانيف، اسمه علي بن عمر البغدادي الدارقطني، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال، مع الصدق وصحة الاعتقاد وعلم القراءة والمعرفة بمذاهب العلماء والأدب والشعر، قيل للحاكم: هل رأيت مثله؟ فقال: هو لم ير مثله، فكيف أنا! مات في بغداد في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، ووُلد بها سنة ست وثلاثمائة.

والحاكم مات بنيسابور سنة خمس وأربعمائة ووُلد فيها ـ أي في نيسابور ـ سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

والبيهقي: هو أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي واحد زمانه في الفنون، بلغت تصانيفه النافعة ألف جزء غلب عليه الحديث، كان يصوم الدهر ثلاثين سنة، يُقال له منة على الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نصرة مذهبه ونشره، وُلد سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، ومات بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. [٢٦أ]

والخطيب: هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، له تصانيف كثيرة مفيدة في قوانين الرواية وآدابها، وقلَّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنَّف فيه كتابًا مفردًا؛ ولذا قال العلماء: كل مَن اتفق عَلِم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه، وُلد في جماد الآخر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة، ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة، وفي المنهل: قال الناس في السنة التي مات فيها: مات حافظ المشرق والمغرب؛ يعنون الخطيب، وابن عبد البر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

والحمد لله الملك الوهاب، بحسن توفيقه قد تم الكتاب، والصلاة والسلام على حبيب الأحباب، سيدنا محمد المنعوت في الكتاب ﷺ وعلى آله والأصحاب.

قال ذلك بفمه، وزبره [1] بقلمه، فقير [إلى] [2] من يعفو عن المساوئ، محمد بن السيد مصطفى الشهاوي، غفر الله له الذنوب، وستر له العيوب. [٢٦ب].

(١) أي كتبه.

(٢) تتمة يقتضيها السياق.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، سيد الأولين والآخرين، وخاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن والاهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فهذا مخطوط نفيس من المخطوطات الحديثية القيمة، وفقني ربي ومولاي لتحقيقه، وتدقيقه، وضبطه، حتى يخرج إلى النور، فينتفع به الناس وطلبة العلم، وإني وقد فعلتُ ذلك، فقد أدركتُ مدى الجهد الذي بذله علماؤنا الأولون لخدمة الإسلام عامة، والسنة النبوية خاصة، فجزاهم الله خير الجزاء، وأجزل لهم العطاء والثواب.

النتائج والتوصيات:

لقد تكشف لي من خلال تحقيق هذا المخطوط ودراسته بعض النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولًا: النتائج:

١ – أن هذا المخطوط له قيمة علمية لأنه في مصطلح الحديث الذي نميز به بين صحيح السنة النبوية من سقيمها، وغثها من ثمينها، وبذلك ندحض ما هو مختلق وموضوع في سنة النبي ﷺ.

٢ – أن الإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي، كان من كبار العلماء والمتصوفة الذين أثروا المكتبة الإسلامية بالعديد من المؤلفات الماتعة والقيمة.

٣– أن الغوص في أعماق تراثنا الإسلامي والعربي يؤدي بنا للوقوف على نفائسه وجواهره وإخراجها للناس.

٤- يعد هذا الكتاب لبنة من اللبنات الحديثية الهامة، والتي هي إضافة قيمة للمكتبة الإسلامية في ميدان علوم الحديث.

ثانيًا: التوصيات:

١- أن شخصية كشخصية العالم الجليل الإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي، الدسوقي، الأزهري، النقشبندي ما زالت في حاجة إلى دراسات أخرى لتبرز جوانب أخرى لجهود تلك الشخصية العظيمة في خدمة العلم وأهله كجهوده في العقيدة والتفسير والحديث والسيرة و التصوف والحكمة.

٢- أن الكثير من مؤلفات الإمام محمد بن مصطفى الحسيني، الشهاوي لا تزال مخطوطة وهي موجودة في غياهب المكتبات ، وهي بحاجة إلى من إلى يحققها ويخرجها إلى النور ليستفيد منها الناس.

٣- دعوة المؤسسات والهيئات الدينية والجامعات الإسلامية إلى الاهتمام بالتراث الإسلامي والعربي تحقيقًا ودراسة وتعليقًا وشرحًا والعمل على طباعته ونشره بين الناس للاستفادة منه في واقعنا المعاصر.

هذا ما وقفت عليه من نتائج وتوصيات، فالحمد لله الذي وفقني لهذا، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه المرجع والمصير.

وإني لأرجو أن يكون التوفيق قد حالف قولي وعملي، فإن كان كذلك فلله الحمد والمنة، وإلا فالكمال لله وحده.

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس مصادر ومراجع التحقيق

(١) الأذكار ـ الإمام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ـ تحقيق أ/ عبد القادر الأرناؤوط ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ـ الإمام ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ـ دار الفكر ـ بيروت.

(٣) تاريخ بغداد ـ الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ـ تحقيق د/ بشار عواد معروف ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ـ الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ـ تحقيق أ/ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ١٤١٥هـ.

(٥) التقريب والتيسير ـ الإمام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ـ تحقيق الشيخ محمد عثمان الخشت ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ـ الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ـ تحقيق أ/ مصطفى بن أحمد العلوي وأ/ محمد عبد الكبير البكري ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب ١٣٨٧هـ.

(٧) جامع الأصول ـ الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجَزَرِيُّ ابن الأثير ـ تحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ـ مكتبة الحلواني، والملاح ودار البيان ـ دمشق ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

(٨) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي ـ تحقيق د/ محمود الصحان ـ مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٩) جامع بيان العلم وفضله ـ الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم القرطبي ـ تح أ/ أبي الأشبال الزهيري ـ دار ابن الجوزي ـ المملكة العربية السعودية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(١٠) جياد المسلسلات ـ الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر بن جلال الدين السيوطي ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(١١) الخلاصة في معرفة الحديث ـ الإمام الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي ـ تحقيق أ/ أبو عاصم الشوامي الأثري ـ الطبعة الأولى ـ المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩ م.

(١٢) الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث ـ الإمام علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ـ تحقيق وتصحيح/ الشيخ حسن الإنبابي ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١ م.

(١٣) رسوم التحديث في علوم الحديث ـ الإمام برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر ابن إبراهيم الجعبري ـ تحقيق د/ إبراهيم بن شريف الميلي ـ دار ابن حزم ـ بيروت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(١٤) زوال الترح في شرح منظومة ـ الإمام شهاب الدين أحمد بن فرح الإشبيلي ـ تحقيق د/ حلمي عبد الهادي ، د/ إسماعيل شندي ـ مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ـ العدد الرابع ـ أكتوبر ٢٠٠٤م.

(١٥) سنن ابن ماجه ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه وماجه اسم ابيه يزيد ـ تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة.

(١٦) سنن أبي داود ـ الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني ـ تحقيق أ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت.

(١٧) سنن الترمذي ـ الإمام محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى ـ تحقيق الشيخ أحمد شاكر والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي والشيخ إبراهيم عوض ـ ط٢ مكتبة مصطفى الحلبي ـ مصر ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

(١٨) سنن الدارقطني ـ الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الدارقطني ـ تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ حسن عبد المنعم شلبي والشيخ عبد اللطيف حرز الله والشيخ أحمد برهوم ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

(١٩) السنن الكبرى ـ الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخرساني أبو بكر البيهقي ـ تحقيق الشيخ محمد عبد القادر عطا ـ ط٣ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(٢٠) السنن الكبرى ـ الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ـ تحقيق الشيخ حسن عبد المنعم شلبي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(٢١) سنن النسائي ـ الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ـ تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة ـ ط٢ ـ مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(٢٢) شرح التبصرة والتذكرة ـ الإمام أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ـ تحقيق د/ عبد اللطيف الهميم ود/ ماهر ياسين الفحل ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(٢٣) شرح ألفية العراقي في علوم الحديث ـ الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، زين الدين المعروف بابن العيني الحنفي ـ تحقيق د/ شادي بن محمد بن سالم آل نعمان ـ الطبعة الأولى ـ مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة ـ اليمن ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١ م.

(٢٤) شعب الإيمان ـ الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ـ تحقيق د/ عبد العلي عبد الحميد حامد ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

(٢٥) صحيح ابن حبان ـ الإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي أبو حاتم البستي ـ تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٢٦) صحيح البخاري ـ الإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ـ تحقيق د/ محمد زهير بن ناصر الناصر ـ دار طوق النجاة ـ بيروت ١٤٢٢هـ.

(٢٧) صحيح مسلم ـ الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ـ تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢٨) الضعفاء الكبير ـ الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي ـ تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٢٩) علوم الحديث أصيلها ومعاصرها ـ د/ محمد أبو الليث الخيرآبادي ـ ط٧ ـ دار الكلمة ـ القاهرة ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.

(٣٠) عمل اليوم والليلة ـ الإمام أبو عبد الرحمن بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ـ تحقيق د/ فاروق حمادة ـ ط٢ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٦هـ.

(٣١) الفتح المبين بشرح الأربعين ـ الإمام أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس ـ تحقيق أ/ أحمد

جاسم محمد المحمد ، وقصي محمد نورس الحلاق، وأبو حمزة أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني ـ دار المنهاج ـ جدة ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.

(٣٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ـ الإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أبي بكر بن عثمان السخاوي ـ تحقيق د/ علي حسين علي ـ مكتبة السنة ـ القاهرة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وطبعة بتحقيق د/ عبد الكريم بن عبد الخضير، ود/ محمد بن عبد الله ابن فهيد ـ دار المنهاج ـ الرياض ١٤٢٦هـ.

(٣٣) الفوائد ـ الإمام أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ـ تحقيق الشيخ حمدي السلفي ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤١٢هـ.

(٣٤) الكامل في ضعفاء الرجال ـ الإمام أبو أحمد بن عدي الجرجاني ـ تحقيق أ/ عادل أحمد عبد الموجود وأ/ علي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٣٥) الكفاية في علم الرواية ـ الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ـ تحقيق أ/ أبي عبد الله السورقي وأ/ إبراهيم حمدي المدني ـ المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة.

(٣٦) مجاني الأدب في حدائق العرب ـ أ/ رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو ـ مطبعة الآباء اليسوعيين ـ بيروت ١٩١٣م.

(٣٧) المدخل إلى كتاب الإكليل ـ الإمام أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع ـ تحقيق د/ فؤاد عبد المنعم أحمد ـ دار الدعوة ـ الإسكندرية.

(٣٨) المستدرك على الصحيحين ـ الإمام أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع ـ تحقيق أ/ مصطفى عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

(٣٩) مسند أبي يعلى الموصلي ـ الإمام أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي ـ تحقيق الشيخ حسين سليم أسد ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٤٠) مسند أحمد ـ الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ـ تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ عادل مرشد ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(٤١) مسند البزار ـ الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار ـ تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله ود/ عادل سعد ود/ صبري عبد الخالق ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة ١٩٨٨م.

(٤٢) مسند الشهاب ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري ـ تحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

(٤٣) مصنف ابن أبي شيبة ـ الإمام أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي ـ تحقيق أ/ كمال يوسف الحوت ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤٠٩هـ.

(٤٤) معالم السنن ـ الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ـ المطبعة العلمية ـ حلب ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

(٤٥) المعجم ـ الإمام أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري ـ تحقيق د/ عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ـ دار ابن الجوزي ـ المملكة العربية السعودية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٤٦) المعجم ـ الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ ـ تحقيق أ/ أبي عبد الرحمن عادل بن سعد ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٤٧) المعجم ـ الإمام أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي ـ تحقيق د/ إرشاد الحق الأثري ـ إدارة العلوم الأثرية ـ فيصل آباد ـ باكستان ١٤٠٧هـ.

(٤٨) المعجم الأوسط ـ الإمام سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم الطبراني ـ تحقيق أ/ طارق عوض الله بن محمد وأ/ عبد المحسن الحسيني ـ دار الحرمين ـ القاهرة.

(٤٩) المعجم الكبير ـ الإمام سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم الطبراني ـ تحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ـ ط٢ ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.

(٥٠) معرفة علوم الحديث ـ الإمام أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم ابن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع ـ تحقيق أ/ السيد معظم حسين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

(٥١) مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية ـ الإمام شمس الدين محمد بن عمار بن محمد بن أحمد المصري المالكي المعروف بابن عمار ـ تحقيق د/ شادي بن محمد بن سالم آل نعمان ـ مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء ـ اليمن ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

(٥٢) معرفة أنواع علم الحديث ـ الإمام أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح ـ تحقيق د/ عبد اللطيف الهميم، ود/ ماهر ياسين الفحل ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(٥٣) المقنع في علوم الحديث ـ الإمام سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ابن الملقن ـ تحقيق د/ عبد الله بن يوسف الجديع ـ دار فواز ـ السعودية ١٤١٣هـ.

(٥٤) مناقب الشافعي ـ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق الشيخ السيد أحمد صقر ـ مكتبة دار التراث ـ القاهرة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠ م.

(٥٥) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ـ الإمام أبو عبد الله محمود بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي المعروف بابن جماعة ـ تحقيق د/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان ـ ط٢ ـ دار الفكر ـ دمشق ١٤٠٦ هـ.

(٥٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ـ الإمام أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق د/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ـ مطبعة سفير ـ الرياض ١٤٢٢هـ.

(٥٧) النهاية في غريب الحديث والأثر ـ الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجَزَرِيُّ ابن الأثير ـ تحقيق د/ طاهر أحمد الزاوي ود/ محمود محمد الطناحي ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
ملخص البحث	٣
مقدمة المحقق	٥
المبحث الأول: التعريف بالمُؤلِّف والمخطوط:	٨
التعريف بالمؤلف.	٩
التعريف بالمخطوط.	٩
تحقيق اسم المخطوط وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.	٩
وصف المخطوط وذكر نماذج منه.	١٠
نماذج من صور المخطوط.	١١
المبحث الثاني: النص المحقق:	١٤
الحديث الصحيح.	١٦
مطلب: معرفة الحديث الحسن وحده.	١٦
مطلب: معرفة الحديث الضعيف.	١٧
مطلب: معرفة الحديث المعضل.	١٨
مطلب: معرفة الحديث المرسل.	١٩
مطلب: معرفة الحديث المسلسل.	٢٤
مطلب: معرفة الحديث المتروك.	٢٥
مطلب: معرفة الحديث الموقوف.	٢٥
مطلب: معرفة الحديث المرفوع.	٢٧
مطلب: معرفة الحديث المنكر.	٢٧
مطلب: يُعرف منه معرفة الحديث المزور.	٢٩
مطلب: معرفة الحديث المدلس.	٣٠
مطلب: معرفة الحديث المتصل.	٣١
مطلب: معرفة الحديث المنقطع.	٣١

الموضـــــــوع	الصفحة
مطلب: معرفة الحديث المدرج.	٣٢
مطلب: معرفة الحديث المشهور.	٣٤
مطلب: معرفة الحديث المُدَبَّج.	٣٥
مطلب: معرفة الحديث المتفق والمفترق.	٣٦
مطلب: معرفة الحديث المؤتلف والمختلف.	٣٨
مطلب: معرفة الحديث المسند.	٣٩
مطلب: معرفة الحديث المعنعن.	٣٩
مطلب: معرفة الحديث الموضوع.	٤٠
مطلب: معرفة الحديث المبهم.	٤٤
مطلب معرفة الحديث الغامض.	٤٦
مطلب: معرفة الحديث العزيز والحديث الغريب.	٤٧
مطلب: معرفة الحديث المشهور.	٤٨
مطلب: معرفة الحديث المتواتر.	٤٩
مطلب: معرفة الحديث المقطوع والمنقطع والفرق بينهما.	٤٩
مطلب: بيان معرفة الحديث المقلوب.	٥٠
مطلب: بيان معرفة الحديث المُصَحَّف.	٥٢
مطلب: معرفة الحديث المعلل.	٥٢
مطلب: معرفة الحديث المضطرب.	٥٤
خاتمـــة.	٥٥
الخاتمة.	٦٢
النتائج والتوصيات.	٦٢
فهرس مصادر ومراجع التحقيق.	٦٤
فهرس الموضوعات.	٧٢